

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار- إيليزي (الجزائر)  
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



## الإفصاح الشفاف للمعلومات المالية وأثره في تفعيل الحوكمة المصرفية

دراسة حالة بنك البركة الجزائري لسنة 2019

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

إعداد الطالبين: رجال ملاح عبد السميع

تيبة شمس الدين

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
		المركز الجامعي إيليزي	رئيسا
محمد العيد صلوح	أستاذ محاضراً	المركز الجامعي إيليزي	مشرفا
		المركز الجامعي إيليزي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار- إيليزي (الجزائر)  
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



## الإفصاح الشفاف للمعلومات المالية وأثره في تفعيل الحوكمة المصرفية

دراسة حالة بنك البركة الجزائري لسنة 2019

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

إعداد الطالبين: رجال ملاح عبد السميع

تيبة شمس الدين

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
		المركز الجامعي إيليزي	رئيسا
صلوح محمد العيد	أستاذ محاضراً	المركز الجامعي إيليزي	مشرفا
		المركز الجامعي إيليزي	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022



# الأهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد :

أهدي هذا العمل الذي وفقنا الله لتثمينه إلى والدي الكريمين حفظهما الله ورعاهما ، إلى إختي الأعزاء

وإلى جميع أفراد العائلة قريتهم وبعيدهم كما لا أنسى رفيق دربي في إعداد هذه المذكرة شمس الدين

وإلى جميع الأحبة وزملائي وإلى كل من ساهم في إعداد هذه المذكرة .

عبد السميع

# الشكر والعرفان

بعد حمد وشكر الله تعالى حق حمده

نتوجه بجزيل الشكر للأستاذ المشرف الدكتور صلوح محمد العيد الذي أرشدنا وأفادنا بتوجيهاته ومعلوماته القيمة وكان لرحابة صدره وسمو خلقه وأسلوبه المميز في متابعة هذه المذكرة أكبر الأثر في المساعدة على اتمام هذا العمل، ونسأل الله العلي القدير أن يجازيه خير الجزاء وأن يكتب صنيعه في موازين حسناته، كما نشكر أعضاء لجنة المناقشة الذين قبلوا مناقشة موضوع هذه المذكرة، أخيرا نشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد ولو بالدعاء أو الكلمة الطيبة.

فهرس المحتويات

II	الاهــــداء.....
III	الاهــــداء.....
IV	الشكر والعرفان.....
V	فهرس المحتويات.....
VIII	فهرس الجداول.....
IX	فهرس الأشكال.....
X	قائمة الاختصارات والرموز.....
XI	قائمة الملاحق.....
1	الفصل الأول: ماهية كل من الإفصاح الشفاف و الحوكمة المصرفية .
2	المبحث الأول : ماهية كل من الإفصاح الشفاف و الحوكمة المصرفية .
2	المطلب الأول : مفهوم الإفصاح الشفاف للمعلومات المالية .
9	المطلب الثاني: ماهية المعلومة المالية.....
17	المطلب الثالث : مفهوم الحوكمة.....
32	المبحث الثاني : عرض و تقييم الدراسات السابقة.....
36	الفصل الثاني: دراسة حالة بنك البركة التقارير السنوية.....
37	المبحث الأول : دراسة حالة بنك البركة الجزائري.....
37	المطلب الأول : التعريف ببنك البركة الجزائري :.....
44	المطلب الثاني : مظاهر الإفصاح الشفاف و الحوكمة المصرفية في بنك البركة الجزائري :.....
47	المبحث الثاني : تحليل و مناقشة معطيات الدراسة التطبيقية.....
47	المطلب الأول : تحليل معطيات الدراسة.....
58	المطلب الثاني : مناقشة نتائج الدراسة :.....



## الملخص:

ترمي هذه الدراسة إلى إبراز الأثر الناجم عن الإفصاح الشفاف للمعلومات المالية في تفعيل الحوكمة المصرفية، وذلك من خلال وصف وتحليل العلاقة النظرية بين متغيرات الدراسة، ولتدعيم الجانب النظري تم تمييزه بدراسة ميدانية على مستوى بنك البركة الجزائري، وذلك لمعرفة ما إذا كان واقع الإفصاح الشفاف في الجزائر كفيل بتفعيل الحوكمة المصرفية في البنوك.

وقد توصلت الدراسة إلى أن نظام الحوكمة الجيد في بنك البركة الجزائري يحتاج إلى مستوى جيد من الإفصاح و الشفافية عن المعلومات المالية و المحاسبية، و ذلك من أجل تجنب الوقوع في أزمات بنكية و للسير بالمنظومة البنكية نحو كفاءة عالية من التحكم و الأمان، كما أن هذا الأخير كفيل بتعزيز ثقة المساهمين و المودعين، كذلك أصحاب المصالح الأخرى، بينما أن نقص المعلومات المفصّل عنها يعد مؤشرا على ضعف أنظمة الرقابة الداخلية في المؤسسة البنكية.

كلمات مفتاحية: إفصاح شفاف، حوكمة مصرفية، معلومات المالية، بنك البركة.

## Abstract :

This study aims to highlight the effect resulting from the transparent disclosure of financial information in activating banking governance, through describing and analyzing the theoretical relationship between the variables of the study, and to support the theoretical side, it was valued by a field study at the level of Al Baraka Bank Algeria, in order to see if the reality of disclosure Transparent in Algeria is capable of activating banking governance in banks.

The study concluded that a good governance system in Al Baraka Bank Algeria needs a good level of disclosure and transparency of financial and accounting information, in order to avoid falling into banking crises and to move the banking system towards high efficiency of control and safety. The latter is capable of enhancing the confidence of shareholders and depositors, as well as other stakeholders, while the lack of disclosed information is an indication of the weakness of the internal control systems in the banking institution.

**Keywords:** transparent disclosure, banking governance, financial information, Al Baraka Bank.

## فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
11	تصنيف المعلومات المالية	1 - 1
27	معايير الحوكمة المصرفية	2 - 1
28	محددات الحوكمة المصرفية	3 - 1
51	تطور حجم عناصر الأصول 2018 - 2019	1- 2
52	تطور حجم عناصر الخصوم 2018 - 2019	2- 2
54	تطور حجم عناصر جدول حسابات النتائج 2018 - 2019	3 - 2
55	تطور حجم عناصر جدول خارج الميزانية 2018 - 2019	4 - 2

## فهرس الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
4	أنواع الإفصاح	1 - 1
14	خصائص المعلومات المالية	2 -1
23	مبادئ الحوكمة	3 – 1
24	ركائز الحوكمة	4 – 1
38	مهام مجلس الإدارة	1-2
40	الهيكل التنظيمي لبنك البركة	2 -2
43	نشاطات بنك البركة	3-2
47	مجموع الميزانية	4-2
47	حقوق الملكية	5-2
48	قيمة الودائع	6-2
48	التمويلات	7-2
49	خارج الميزانية	8-2
49	الإيراد المصرفي	9 - 2
50	نتيجة السنة المالية	10 - 2

قائمة الاختصارات والرموز

الرمز باللغة الأجنبية	شرح الرمز باللغة الأجنبية	ترجمة الرمز باللغة العربية
OECD	Organisation for Economic co-operation and Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
Calpers	California public Employees Retirement Systeme	صندوق المعاشات العامة
BCBS	The basel Committee-overview	لجنة بازل
BIS	Bank International Settlement	بنك التسويات الدولية

## قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
1	قرارات الجمعية العامة للمساهمين
2	ملخص تقرير مصادقة مدققي الحسابات
3	ملخص تقرير مصادقة مدققي الحسابات 2
4	تقرير هيئة الرقابة الشرعية
5	تقرير هيئة الرقابة الشرعية 2

# مقدمة

## توطئة:

في ظل التطور الاقتصادي و ظهور العولمة و انفتاح الأسواق العالمية المالية و المصرفية و الذي نتج عنه ظهور أدوات مالية جديدة ، كان لهذا التطور مشاكل و نقائص سلبية أثرت على سيرورة النشاط الاقتصادي و المالي للشركات العالمية و المؤسسات المصرفية و كان لها دور في التأثير على الاقتصاد العالمي و ظهور أزمات مالية كالأزمة التي ضربت الدول الآسيوية سنة 1997 و أزمة سوق الأوراق المالية و أزمة المديونية و إفلاس و انهيار شركات عملاقة كشركة الطاقة الأمريكية إنرون ENRON و هذا بتواطؤ مسؤولي مكتب المراجعة " آرثر أندرسون " ، كل ذلك نتج عن نقص الخبرة و الإدارة السليمة في التسيير و الرقابة و الإفصاح الشفاف عن المعلومات المالية ، و بتفاقم هذه الممارسات عمدت بعض الوحدات الاقتصادية المختلفة بوضع مجموعة من الضوابط و القواعد و المبادئ التي تحكم و تراقب إدارة الشركة من خلال هيئة السوق المالية و سمت تلك القواعد و المبادئ بحوكمة الشركات.

فاعتماد حوكمة الشركات على مجموعة من الآليات و المبادئ تهدف إلى الرقابة و الإشراف داخل الشركات و المؤسسات المالية عن طريق الإفصاح الصريح و الشفاف عن المعلومات المالية الموثوقة و تقديمها في الوقت المحدد ، كان كفيلا بتوطيد العلاقة بين جميع الأطراف و المستثمرين المحتملين و استعادة ثقتهم بعد الانهيارات الكبرى التي أصابت العديد من الشركات العالمية.

يعد الإفصاح الشفاف احد أهم المبادئ التي جاء بها نظام الحوكمة و الركيزة الأساسية له ، لما له من دور فعال في إظهار المعلومات و البيانات الحقيقية للمؤسسات البنكية و كذا التأثير على سلوكيات الأشخاص ذوي العلاقة مع المؤسسة ، فبوجود هذا المبدأ يمكن تحصيل التكافؤ بين جميع الأطراف في الحصول على المعلومات الصادقة . من اجل ذلك سعت الدولة الجزائرية إلى تطوير هيكلتها الوقائية في القطاع البنكي من خلال إدراج مبادئ الحوكمة المصرفية عامة و تبني الإفصاح الشفاف خاصة و ذلك لتجنب الوقوع في أزمات مالية بنكية مثل : أزمة بنك الخليفة و أزمة بنك الجزائر التجاري و الصناعي ، فأصبحت تشدد الرقابة على البنوك و المصارف و المؤسسات المالية من خلال تعديل قانون النقد و القرض سنة 2003 .

## ب- إشكالية الدراسة :

اعتمادا على ما سبق ذكره يمكن تصور أهمية تطبيق الحوكمة المصرفية في قطاع البنوك الجزائرية و أثر أهم مبادئها و هو الإفصاح الشفاف في تطوير المنظومة البنكية و تحقيق التكافؤ بين الأطراف و هذا ما يؤدي بنا لطرح التساؤل الرئيسي في بحثنا :

ما مدى تأثير الإفصاح الشفاف للمعلومات المالية في تفعيل الحوكمة المصرفية في بنك البركة الجزائري ؟

## الاشكاليات الفرعية:

- لماذا يعتبر الإفصاح الشفاف أحد أهم مبادئ الحوكمة المصرفية ؟
- هل يطبق مبدأ الإفصاح الشفاف في البنوك الجزائرية ؟

### فرضيات الدراسة :

من خلال الأسئلة المطروحة أعلاه تم صياغة العديد من الفرضيات التي سيتم إختبارها في البحث حيث كانت كما يلي :

1. يعتبر الإفصاح الشفاف أحد أهم مبادئ الحوكمة المصرفية لأنه عملية تظهر المعلومات الضرورية لتجنب الوقوع في الأزمات المالية .
2. نعم يطبق مبدأ الإفصاح الشفاف في البنوك الجزائرية بمستوى مقبول .

### أهمية الدراسة :

للحوكمة المصرفية أهمية كبيرة في قطاع البنوك خاصة بعد تفاقم الأزمات المالية التي مست الاقتصاد العالمي و المؤسسات العملاقة و بالاعتماد على مبادئها و نخص بالذكر مبدأ الإفصاح الشفاف و الذي ساعد في التقليل من المخاطر التي تهدد سلامة و إستقرار الأنظمة المصرفية لمعظم الدول خاصة و أن القطاع البنكي يعتبر العمود الفقري لإقتصاد الدول و لقد حاولنا تسليط الضوء على الحوكمة في البنوك و أثرها على الأداء و منه أهمية الدراسة تكمن في:

- الدور الفعال للحوكمة في التقليل من المخاطر المالية و القضاء على الفساد المالي في البنوك .
- توفر المعلومات والإفصاح عليها .
- ضمان حقوق الأطراف المساهمة و أصحاب المصالح في البنك .
- دور الإفصاح الشفاف في رفع جودة و كفاءة المعلومات المالية .
- تحقيق الاستفادة القصوى و الفعلية من نظم المحاسبة و الرقابة الداخلية .

### أهداف الدراسة :

- سعت معظم الوحدات الاقتصادية لمختلف دول العالم إلى تطبيق قواعد الحوكمة و وضع القوانين المختلفة اللازمة لها لأنها تشمل مجموعة من الأهداف والمزايا بغية الاستفادة منها والتي يمكن تلخيصها في ما يلي :
- التعرف على مفهوم الإفصاح الشفاف و الحوكمة المصرفية و العلاقة التي تربط بينهما .
  - التعرف على أثر الإفصاح الشفاف في تفعيل الحوكمة المصرفية .

- تسليط الضوء على مبادئ الحوكمة المصرفية و معرفة مدى تأثيرها على النظام البنكي .
- دراسة الأسباب المؤدية إلى تطبيق الحوكمة في الجزائر .

#### مبررات اختيار الموضوع :

- يرجع اختيار موضوع الدراسة الى مجموعة من الدوافع والأسباب الذاتية والموضوعية والتي من أهمها نجد :
- الميول الشخصي و الاهتمام بالبحث في موضوع مبدأ الإفصاح الشفاف .
- الرغبة في إثراء المكتبة الجامعية وفتح المجال للبحث فيه أكثر خاصة من قبل الطلبة .
- الرغبة في التعمق والبحث في موضوع الحوكمة المصرفية و دراسة تأثيره على المنظومة البنكية .
- الرغبة في إيجاد حلول تساعد على مواجهة المشاكل و العراقيل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري و أبرزها و تفشي كل أشكال الفساد المالي و الإداري .

#### منهجية الدراسة :

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والاجابة على إشكالية البحث واختبار صحة الفرضيات وتماشيا مع المناهج المتبعة في الدراسات الاقتصادية والمالية تم الاعتماد على المنهج الوصفي بهدف وصف بيانات الجانبي النظري المتمثلة في الإفصاح الشفاف للمعلومات المالية والحوكمة المصرفية ، وتم ذلك بجمع المعلومات واعتماد المسح المكتبي واستخدام المراجع والبحوث والدراسات المنشورة في شبكة الانترنت ، اما الجانبي التطبيقي فتم الاعتماد على أسلوب دراسة حالة بالتركيز على التقارير السنوية المقدمة من بنك البركة الجزائري ( المديرية العامة) بهدف وصف وتحليل مختلف جوانب الموضوع والوصول الى الجوانب المرجوة من البحث

#### حدود الدراسة :

فيما يخص الحدود المكانية للدراسة فقد تمت على مستوى بنك البركة الجزائري .

أما في بالنسبة للحدود الزمنية فقد اعتمدت على التقارير السنوية للفترة الممتدة ما بين 2017 إلى 2019.

#### صعوبات الدراسة :

تتمثل الصعوبة في :

- عدم توفر معاينة شخصية لحيثيات الدراسة الميدانية لانعدام فرع ولائي لبنك البركة في الولاية

#### هيكل الدراسة :

في سبيل الحصول على إجابة للإشكالية المطروحة وإثبات صحة أو نفي الفرضيات المقترحة وتحقيق أهداف الدراسة ولضمان الإحاطة التامة بجوانب الموضوع , تم تقسيم هذه الدراسة الى فصلين ، فصل نظري و فصل تطبيقي .

حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري للإفصاح الشفاف عن المعلومات المالية و أثره في تفعيل الحوكمة المصرفية و الدراسات السابقة .

أما الفصل الثاني فيتمثل في الجانب التطبيقي للبحث حيث سنتناول الإجراءات المنهجية للدراسات الميدانية بالتطرق إلى الطرق و الأدوات المستخدمة وصولاً إلى نتائج الدراسة و مناقشتها .

الفصل الأول: الإطار النظري  
للإفصاح الشفاف للمعلومات  
المالية وأثره على تفعيل الحوكمة  
المصرفية

## الفصل الأول: ماهية كل من الإفصاح الشفاف والحوكمة المصرفية .

تمهيد:

كثير تداول مصطلح الحوكمة في السنوات الأخيرة و بات يحظى بأهمية كبيرة خصوصا بعد فشل العديد من السياسات المنتهجة في كبرى الدول في ايجاد طريقة مثلى لضبط و إحكام السيطرة على السوق المصرفية ، و ذلك راجع لتفاقم التلاعب في الحسابات و اتخاذ قرارات غير رشيدة و غياب الرقابة و المتابعة، مما ساهم في افتقار بعض المؤسسات المالية الى مناهج سليمة تعمل على الحد من تلك المشاكل .

إذ أن أحد أهم أسباب نجاعة الحوكمة راجع الى أبرز مبادئها و هو الإفصاح الشفاف للمعلومات المالية و المحاسبية، فلهذا الأخير دور كبير في استرجاع ثقة المستثمرين في الأسواق المالية بعد فقدانها نتيجة عدم توفر دقة للبيانات و المعلومات المحاسبية و ما تتضمنه من أخطاء ، و بتوفيره لها في الوقت المناسب و بجودة و دقة ممتازين ساهم ذلك في جعل أصحاب المصالح و المساهمين و مختلف الأطراف باتخاذ القرارات السليمة .

من هذا المنطلق سيتم التطرق في هذا الفصل الى أحد أهم المبادئ التي جاءت بها الحوكمة المصرفية ، ونعني بذلك مبدأ الإفصاح الشفاف و مدى توفيره للمعلومات المالية بأعلى كفاءة و في الوقت المناسب ، كما سيتم ابراز العلاقة الجوهرية بينه و بين الحوكمة المصرفية ، إضافة الى الوقوف على واقع تطبيق الحوكمة و مبادئها في البنوك الجزائرية .

المبحث الأول : ماهية كل من الإفصاح الشفاف و الحوكمة المصرفية .

المطلب الأول : مفهوم الإفصاح الشفاف للمعلومات المالية .

أولا : الجذور التاريخية للإفصاح الشفاف

تعود الجذور التاريخية لمفهوم الإفصاح عن المعلومات إلى سنة 1837 حيث نشرت مجلة Railway Magazine مقالة عن الإفصاح، والتي أشارت إلى أهمية الإفصاح عن المعلومات بحيث تشمل هذه المعلومات بيانات عن الأرباح ورأس المال و الإهلاكات وتقييم الموجودات .

إن الإفصاح المناسب له أهمية سواء في نظرية المحاسبة، أو في الممارسات المحاسبية، و لقد قوبل هذا المفهوم باهتمام كبير من عدة جهات مثل الجمعيات المهنية المحاسبية و إدارة البورصات العالمية، وكذلك الباحثين وخصوصا المهتمين منهم ببحث الجوانب المختلفة لفرضية السوق المالي الكفاء، و دراسة انعكاساته على حركة التداول، وتقلبات الأسعار للأوراق المالية. وتعاظمت أهمية الإفصاح بعد أزمة الكساد الكبير الذي حل بالولايات المتحدة عام 1929 والذي كاد أن ينهي النظام الرأسمالي من خلال قيام الكثير من الشركات المساهمة في تلك الفترة بالتلاعب بالأرقام المحاسبية المنشورة لقيم أصولها وممتلكاتها بهدف اجتذاب رؤوس أموال المستثمرين، مما أدى هذا التلاعب إلى إظهار قوائمها المالية بصورة مزيفة، وكذلك إلى ارتفاع قيمة أسهم هذه الشركات بصورة كبيرة، إلا أنه تم اكتشاف حقيقة هذه الشركات فهبطت قيمة أسهمها بشكل كبير، مما أدى إلى إفلاس أعداد كبيرة من المستثمرين وانهارت هذه الشركات، الأمر الذي استدعى إنشاء هيئة تداول أوراق مالية لتتولى مراقبة تداول الأوراق المالية، وتم إصدار قانون الأوراق المالية عام 1932، والذي يعتبر قانونا متعلقا بالإفصاح.<sup>1</sup>

ثانيا : تعريف الإفصاح الشفاف

يعرف باروم الإفصاح والشفافية على انه "عرض للمعلومات المالية الضرورية عن الوحدات الاقتصادية لأغراض التشغيل الأمثل لأسواق رأس المال الفعال ". أما الشفافية فقد عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بأنها "الإفصاح الكامل عن المعلومات المالية في الوقت المناسب وبطريقة منتظمة".<sup>2</sup>

تم تعريف الإفصاح من قبل العديد من الكتاب نذكر من بينهم:<sup>3</sup>

-عباس مهدي الشيرازي " الإفصاح يعني شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء المستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية."

<sup>1</sup> احمد مخلوف ، الأزمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات ،الملتقى العلمي الدولي بعنوان

"الأزمة المالية والدولية والحوكمة المالية ، جامعة فرحات عباس - سطيف ، سطيف ، الجزائر ، 20-21/10/2009، ص4

<sup>2</sup> اسلام محمد عبد الحميد ، محمود فرج بكر ، تحليل أثر الإفصاح والشفافية كمبدأ للحوكمة على إدارة الأرباح ، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، المجلد السادس ، العدد الثالث سبتمبر 2022 ، ص595

<sup>3</sup> بن زاف لبنى ، دور الإفصاح المحاسبي في تحسين المعلومة المحاسبية ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص محاسبة ، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2019، ص45.

-وصفي عبد الفتاح أبو المكارم "إن مصطلح الإفصاح المحاسبي في مفهومه وهدفه المعاصر لم يعد مقصورا على مجرد إبلاغ أو عرض نتائج القياس المحاسبي وتفسيرها بل أصبح الأمر ينطوي على عرض معلومات كمية أو وصفية فعلية أو تقديرية ولها تأثيرها الملحوظ على متخذي القرار."

-محمد المبروك أبو زيد " الإفصاح هو عملية إظهار وتقديم المعلومات الضرورية عن الوحدات الاقتصادية للأطراف التي لها مصالح حالية أو مستقبلية بها وهذا يعين أن تعرض المعلومات بالقوائم والتقارير المالية بلغة مفهومة للقارئ الواعي دون لبس أو تضليل."

ومن هنا نستنتج بأن التقارير المالية يجب ان تتميز بالإفصاح الشفاف للمعلومات المالية التي قد تكون أساسا لأصحاب المصالح للحكم على أداء البنوك، وذلك بما يضمن خلو القوائم المالية من التضليل والتدليس اللذان قد يؤثران سلبا على قرارات أصحاب المصالح ومتخذي القرارات .

### ثالثا: أنواع الإفصاح :

إن الإفصاح المحاسبي يعد من أهم المواضيع المثيرة للجدل في الوسط المهني سواء بين المحاسبين أنفسهم أو بينهم وبين إدارة المؤسسة ومراجعي الحسابات من جهة وبين مستخدمي القوائم المالية من جهة أخرى، و قليلا ما يرد مصطلح الإفصاح بشكل مستقل بل غالبا ما يرد مرتبطا بألفاظ أخرى، و أنواع الإفصاح المحاسبي هي<sup>1</sup>:

1- الإفصاح الكافي: يعتبر الإفصاح الكافي من أكثر المعلومات استخداما وهو يشير إلى الحد الأدنى من المعلومات الذي يلزم عنه كي تكون القوائم المالية غير مظلمة، أي يتضمن هذا النوع الإفصاح عن الحد الأدنى من المعلومات المالية المطلوبة من قبل مستخدمي القوائم المالية .

2- الإفصاح العادل: يعنى بتوفير رعاية متوازنة لاحتياجات كافة الأطراف المعنية، وهو ينطوي على هدف أخلاقي يستلزم المعاملة المتوازنة والمتساوية بين مستخدمي المعلومات المالية، من خلال الاهتمام المتوازن باحتياجات جميع الأطراف المعنية.

3- الإفصاح الشامل: يتمثل في عرض كافة المعلومات الملائمة التي تؤثر بشكل أو بآخر في سلوك مستخدمي القوائم المالية بدقة حتى تضمن عدم إخفاء أي معلومة جوهرية قد تؤثر على مصالح المستثمر العادي، ويجب التنبيه أن الإفصاح الشامل لا يقصد به عرض كافة المعلومات دون تمييز، فالإفراط في المعلومات المعروضة أمر غير مستحب نظرا لعرض تفاصيل غير مهمة مما يؤدي إلى إخفاء معلومات هامة وتجعل القوائم المالية صعبة الفهم والتفسير، بالإضافة إلى تحمل التكاليف إضافية بدون مبرر.

<sup>1</sup> ضيف الله محمد الهادي ، أسس وقواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IAS / IFRS) ،مجلة

الدراسات الإقتصادية والمالية ، المجلد الأول ، العدد السادس ، جامعة الوادي ، الجزائر، ص88

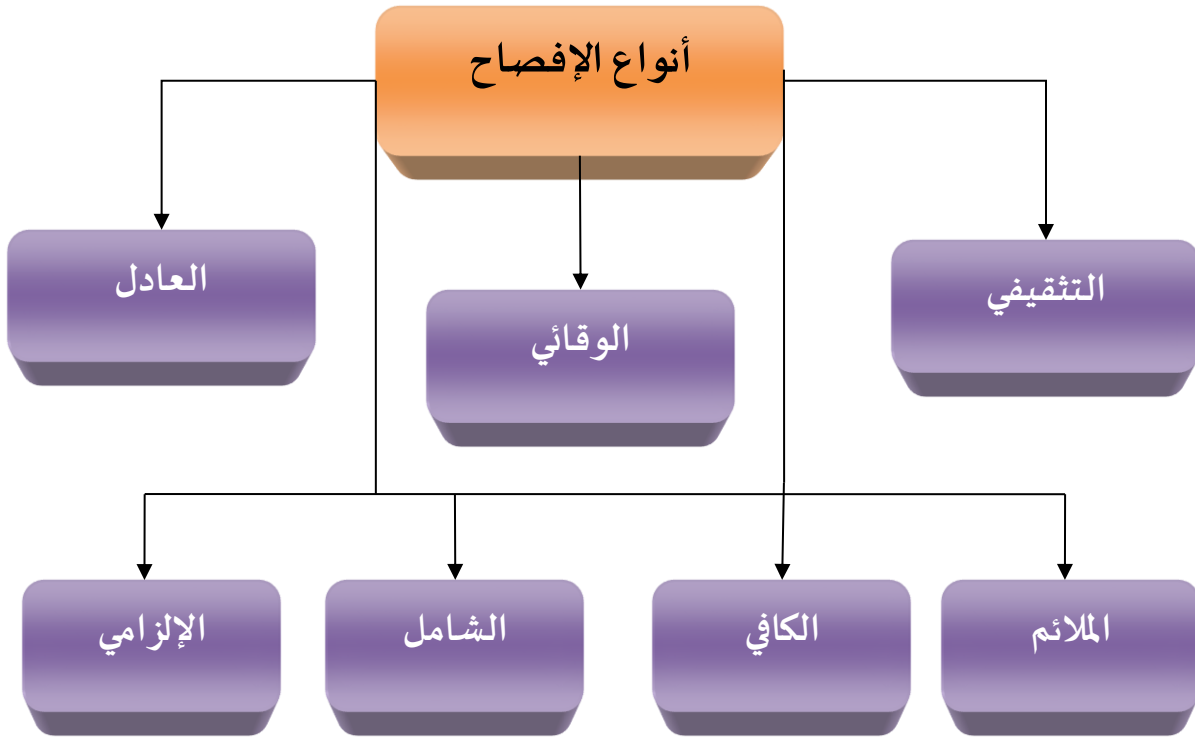
- 4- الإفصاح الإلزامي: ويتم الإفصاح هنا وفقا لما نصت عليه القوانين المختصة، وذلك قد يكون على حساب معلومات أخرى ربما تكون مهمة، إلا أن القوانين المختصة لم تول الاهتمام الكافي لإظهارها.
- 5- الإفصاح التثقيفي (الإعلامي): هو التحول نحو المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله.
- 6- الإفصاح الملائم: هو الإفصاح الملائم لحاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعتها
- 7- الإفصاح الوقائي: ويعني أن التقارير المالية يجب أن يتم الإفصاح فيها عن كل ما يجعلها غير مضللة لأصحاب الشأن، ويهدف الإفصاح الوقائي إلى حماية المجتمع المالي وبصفة خاصة المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات المالية

نلاحظ مما سبق، أن الإفصاح الشامل يتفق مع الإفصاح الوقائي لأنهما يفصحان عن البيانات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجين، ولكن بالنسبة للإفصاح التثقيفي فمن شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى.

أما بالنسبة للإفصاح الكافي فإن التعريف يتضمن الحد الأدنى من المعلومات الواجب إظهارها ولكن يختلف الحد الأدنى من شخص إلى آخر تبعا للثقافة والخبرة التي يتمتع بها.

كما تم تلخيص أنواع الإفصاح في المخطط التالي :

الشكل (1-1) أنواع الإفصاح



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على المعلومات السابقة

#### رابعاً: العوامل المؤثرة في عملية الإفصاح

من أهم المحددات الرئيسية المؤثرة على نوعية وكمية الإفصاح:

1/ نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم: ينبغي إعطاء اهتمام خاص بالقوائم المالية لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين والذين لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة في ذلك، ولا شك أن نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم تختلف من دولة لأخرى باختلاف طبيعة ونوعية النظام الاقتصادي والسياسي السائد، هذا ويبقى مجال الإفصاح بالقوائم المالية قيد التطور والاتساع حيث مازالت تكتسيه العديد من المشاكل نتيجة لتوسع قاعدة المستخدمين لتلك القوائم، وارتفاع عددهم ومطالبهم المتزايدة التي من الصعب تحديدها، بالإضافة إلى عدم وجود إطار نظري متفق عليه يحكم عملية توسيع قاعدة الإفصاح ومجاله بالقوائم المالية.<sup>1</sup>

2/ الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح: تختلف الجهات المنظمة والمسؤولة عن تطوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المتبنى بكل دولة، فالدول التي تتبع المدخل القانوني للتنظيم المحاسبي تعتبر خطة المحاسبة الوطنية لديها المصدر المهم للوائح المحاسبة، وهي تدار بواسطة المجلس الوطني الذي

<sup>1</sup> محمد المبروك ابو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، دار ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2005/01/01، ص588

يتبع الحكومة، في حين الدول التي تتبع مدخل التنظيم الذاتي فتلعب بها المنظمات المهنية وهيأت تبادل الأوراق المالية دورا مهما في تحديد درجة الإفصاح ومعاييرها، هذا وبالعديد من الدول خاصة النامية منها، غالبا ما تكون الأطراف المؤثرة على عمليات الإفصاح مزيج من المنظمات المهنية والحكومية من خلال القوانين واللوائح<sup>1</sup>.

### 3/عوامل تتعلق بالمؤسسة<sup>2</sup>:

#### أ- حجم المؤسسة :

يعتبر حجم المؤسسة أو مجموع أصولها من العوامل المؤثرة على الإفصاح، حيث يحتاج اعداد المعلومات المحاسبية واستخراجها بشكل دقيق وبتوقيت مناسب وملاتم للمستفيدين منها الى تكاليف مباشرة ناتجة عن إعداد القوائم المالية، وتكاليف غير مباشرة ناتجة عن كشف جميع المعلومات على المؤسسة للمؤسسات المنافسة الأخرى وناتجة عن عدم وضوح المعلومات للمستثمرين .

#### ب- عدد المساهمين في المؤسسة

يعتبر عدد المساهمين من العوامل المؤثرة على درجة الإفصاح في القوائم المالية على أساس أن زيادة عددهم تؤدي الى زيادة المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها .

#### ت- تسجيل المؤسسة في سوق الأوراق المالية:

يعتبر تسجيل المؤسسة في سوق الأوراق المالية من العوامل المباشرة المؤثرة على زيادة درجة الإفصاح في القوائم المالية، حيث تقوم المؤسسة المسجلة في سوق الاوراق المالية والتي يتم التعامل بأسهمها أو سنداتهما بتسجيل عدد من النماذج والايضاحات على أهداف المؤسسة ونشاطاتها ونتائج اعمالها .

#### ث- المراجع الخارجي بالمؤسسة :

يؤثر المراجع الخارجي الذي يقوم بمراجعة حسابات المؤسسة على درجة الإفصاح في القوائم المالية من خلال ما يلتزم به من مبادئ ومفاهيم محاسبية مقبولة أو قواعد مهنية يفرضها القانون .

4/المنظمات والمؤسسات الدولية : حيث تؤثر هذه المؤسسات والمنظمات بدرجات متفاوتة على الإفصاح، من أهمها لجنة المعايير التي قامت بإصدار العديد من المعايير المحاسبية الدولية التي تتعلق بالإفصاح ، وذلك بهدف تحسين جودة المعلومات المفصح عنها على المستوى العالمي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> أحمد حاوية ، العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية ، مجلة المدير ، المجلد 07، العدد 02، منصة asjp، الجزائر العاصمة، 2020 ، ص 61.

<sup>2</sup> أحمد حاوية، المرجع السابق، ص 60

<sup>3</sup> محمد المبروك أبو زيد ، المرجع السابق الذكر ، ص 590

خامسا: تحديد أساليب وأدوات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

يوجد العديد من وسائل وطرق الإفصاح المحاسبي والتي يمكن أن تساعد مستخدمي المعلومات على فهمه واتخاذ القرار الصحيح. وتتوقف المفاضلة بين طريقة وأخرى على طبيعة المعلومات المطلوبة وأهميتها النسبية وفيما يلي أكثر هذه الطرق شيوعاً في الاستخدام<sup>1</sup>:

- استخدام المصطلحات الواضحة والمتعارف عليها .

- الإفصاح من خلال القوائم المالية.

- الملاحظات الهامشية.

- الملاحق.

- التوضيح بالأقواس.

- تقرير مراجع الحسابات.

- تقرير هيئة الرقابة الشرعية.

سادسا: أهمية الإفصاح<sup>2</sup>:

إن الإفصاح بحد ذاته ليس غاية تهدف الوصول إليها لمجرد حصول عملية الإفصاح نفسها، بل هي وسيلة إيصالها إلى الجهات المستفيدة لنشر وعرض المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطات المؤسسة الاقتصادية والمختلفة في الوقت المحدد، لذلك قد تختلف أسباب تقديم وعرض البيانات حسب حاجة الجهات المستفيدة منها فقد تكون حاجة الجهات الحكومية من البيانات والمعلومات تختلف في جوهرها عن حاجة البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة في عمليات التمويل الاستثماري أو التشغيلي للمؤسسات الاقتصادية، أما العاملون المتخصصون فإن حاجتهم إلى الإفصاح عن المعلومات الداخلية تساعدهم على القيام بواجباتهم على أفضل وجه، عن طريق توظيف هذه المعلومات لرفع المستوى الإنتاجي وبالتالي تسعى إلى تحقيق الربحية المخطط لها وفق البرامج المنهجية التي تسري عليها المؤسسة الاقتصادية، أو قد تساعدها على تعديل الخطط والبرامج وفق المعطيات الجديدة لعملية الإفصاح.

<sup>1</sup> مجدي أحمد الجعري، الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية دراسة ميدانية على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) شركة مساهمة سعودية، مجلة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، المجلد 20، العدد 1، المملكة العربية السعودية، ص 17، 18.

<sup>2</sup> محمد نواف حمدان عابد، دراسة تحليلية لمشاكل القياس والإفصاح المحاسبي انخفاض قيمة الأصول الثابتة في ضوء المعايير الدولية دراسة تطبيقية، (رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية القاهرة، 2006)، ص 89.

تبرز أهمية الإفصاح عن المعلومات والبيانات لتضيف مصداقية إلى عمل المؤسسة الاقتصادية المعنية، ولهذا يعتبر الإفصاح عن الجوانب السلبية لنشاطاتها معياراً لمصداقيتها في تقديم البيانات والمعلومات للمستفيدين من هذه المعلومات، وبالعكس عند عدم الإفصاح الكامل والشفاف عن تلك المعلومات والبيانات فمن السهولة في كثير من الأحيان اللجوء إلى مصادر ثانوية للتأكد من مصداقيتها.

وتظهر أهمية الإفصاح المحاسبي أيضاً عندما تقوم المؤسسة الاقتصادية بإيصال كل ما يتعلق بالمستفيد والمستثمر بشكل خاص من المعلومات والبيانات المالية للسنة الحالية، ومقارنتها بالمعلومات السابقة لسنوات ماضية.

وفي الأخير للإفصاح المحاسبي أهمية بالغة نذكرها في النقاط التالية :

- توفير المعلومات لمستخدمي القوائم المالية لترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية من القرارات الاقتصادية .
- توفير المعلومات حول التدفقات النقدية وذلك من حيث تقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية المتوقعة .
- تقديم المعلومات المتعلقة بالموارد الاقتصادية للمؤسسة والتزاماتها والتغيرات التي تطرأ على هذه الموارد والالتزامات .
- تساعد المعلومات المتوفرة في القوائم المالية المساهمين في بيان مدى نجاح الإدارة في إدارة الأموال.
- يمكن من إظهار القيمة الاقتصادية الحقيقية لبعض عناصر الموارد الهامة التي تركز عليها مستقبل المؤسسة واستمرارها في صورة قوائم مالية .
- يمكن من إظهار مدى مساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحمل مسؤوليتها الاجتماعية في صورة قوائم مالية .
- تساعد المعلومات المتوفرة في التقارير المالية للمساهمين في بيان مدى صلاح الإدارة.

### سابعاً: أهداف الإفصاح<sup>1</sup>:

يهدف الإفصاح المحاسبي إلى تقديم معلومات إلى المستخدمين من أجل :

- وصف العناصر المعترف بها وتقديم المقاييس ذات العلاقة بهذه العناصر بخلاف المقاييس المستخدمة في القوائم المالية مثل تقدير القيمة العادلة لبنود الميزانية العمومية .

<sup>1</sup> محمد فيصل مايدة، تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي (scf) على اعداد وعرض عناصر القوائم المالية في المؤسسة ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016، ص182، بتصرف.

- وصف العناصر المعترف بها وتقديم مقاييس مفيدة لهذه العناصر مثل مبلغ الضرائب المؤجل غير المعترف به ووصف للضمانات التي على المنشأة مقابل الديون.
- توفير معلومات لمساعدة المستثمرين و الدائنين لتقييم المخاطر والإحتمالات للعناصر المعترف بها وغير المعترف بها .
- تقديم المعلومات المهمة التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بعمل المقارنات بين السنوات .
- لتقديم معلومات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المستقبلية .
- مساعدة المستثمرين لتقييم العائد على إستثماراتهم.

### المطلب الثاني: ماهية المعلومة المالية

#### أولاً: مفهوم المعلومات المالية

لقي مصطلح المعلومات انتشارا كبيرة لكن رغم ذلك لا يزال يتسم بالغموض والتباين ، وهذا يبدو إلى حد ما طبيعيا بسبب حداثة الدراسة، فإنه فلا زال العلماء يختلفون في وضع مفهوم علمي لهذا المصطلح وعلاقته بمدخلات نظام المعلومات قائما ، وتبعاً لذلك تعددت التعريفات الخاصة بالمعلومات .

وتعرف المعلومات على أنها :

البيانات التي تم معالجتها بحيث أصبحت ذات دلالة مبينة و ذات معنى.<sup>1</sup>

أما المعلومات المالية فتعرف ب: أنها المعلومات التي تتعلق بالوضع المالي للمنظمات.<sup>2</sup>

ويرى هندريكسن أنها البيانات التي يكون لها صدى لدى مستقبلها، و تؤدي إلى تخفيض عدم التأكد، وتوصل رسالة إلى متخذ القرار تكون قيمتها أعلى من تكلفتها، ومن المحتمل أنها تستدعي استجابة متخذ القرار.<sup>3</sup>

من خلال عرض مختلف التعاريف المرتبطة بالمعلومات المالية يتبين أن معظمها يتفق على أن المعلومات هي في الأصل بيانات تمت معالجتها بطريقة ما لتكون في صورتها الحالية، تتمتع بقيمة وكفاءة عالية، وتزيد من معرفة متخذ القرار لما

<sup>1</sup> مصطفى يوسف سبسي، دور المعلومات المالية المستقبلية للشركات في اتخاذ القرارات (دراسة ميدانية على عدد من الشركات الخاصة)، رسالة

مقدمة لنيل درجة ماجستير ، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2011، ص5

<sup>2</sup> ملكاوي نازم محمود وآخرون، دور المعلومات المالية في الحد من أثار الأزمة المالية العالمية على الأسواق المالية للدول النامية "دراسة في سوق

عمان المالي"، بحث مقدم لمؤتمر الأزمة العالمية ، جامعة الإسراء ، سنة 2009، ص7.

<sup>3</sup> مصطفى يوسف سبسي، مرجع سابق الذكر، ص6

يدور حول موضوعه وتؤثر فيه وتقلل من حالة عدم التأكد المصاحبة لعملية اتخاذ القرار والتنبؤ بالمستقبل، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على دقة وصحة القرارات المتخذة، وبالتالي على جدارة المنظمة التنافسية.

### ثانياً: تصنيف المعلومات المالية:<sup>1</sup>

يختلف تصنيف المعلومات المالية وتبويبها تبعاً لاعتبارات عديدة، ويمكن تصنيف المعلومات المالية كما يلي:

#### 1- من حيث دلالتها :

أ- معلومات مالية تاريخية: وهي معلومات تتعلق بقياس الأحداث والعمليات التي تمت في الزمن الماضي كالقوائم المالية (الميزانية العمومية، قائمة الدخل... الخ)، وتستخدم هذه التقارير في تقييم كفاءة المنظمة في تحقيق أهدافها، وبيان حقيقة المركز المالي للمنظمة، وكذلك تستخدم للأغراض الضريبية، وعلى الرغم من أهميتها في معرفة وقياس الأداء فإنها لا تصلح كأداة للرقابة على الأداء الجاري واتخاذ القرارات المستقبلية.

ب - معلومات مالية حالية : وهي معلومات يتم إعدادها لأغراض الرقابة الداخلية، وتتعلق بالأنظمة التشغيلية للمنظمة، وتتوفر فيها الميزات التالية:

1- تتعلق بالنشاط الجاري فقط.

2- يتم تقديمها بصورة دورية منتظمة.

3- يتم تقديمها بصورة فورية وفي الوقت المناسب.

4- ذات طابع تحليلي بحيث يتم مقارنة الأداء الفعلي مع الخطط المرسومة.

ج- معلومات مالية مستقبلية : وهي معلومات تقديرية يتم إعدادها لأغراض التخطيط والتنبؤ بالمستقبل ومساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات السليمة، واختيار البدائل المتاحة، وبحيث تصبح هذه المعلومات معياراً وأساساً للحكم على الأداء في المستقبل، وتتمثل هذه المعلومات في الموازنات التخطيطية والتكاليف المعيارية وغيرها.

#### 2- من حيث درجة تكرارها

أ- معلومات دورية: وهي معلومات يتم إعدادها وتقديمها لمحتاجيها على فترات دورية منتظمة ( سنوياً، شهرياً، أسبوعياً..).

ب- معلومات غير دورية: وتتمثل في المعلومات التي تستخدم لأغراض خاصة وتكون الحاجة إليها محددة كدراسات الجدوى الاقتصادية.

<sup>1</sup> مصطفى يوسف سبسي، مرجع سابق الذكر، ص 8، 9، 10.

## 3- من حيث مصدرها :

- أ- معلومات مالية داخلية : وهي معلومات تعبر عن أحداث ووقائع تمت داخل المنظمة، ويتم الحصول عليها من الأفراد والأقسام الداخلية، وتتمثل هذه المعلومات في التقارير والكشوفات اليومية والموازنات التخطيطية وتقارير الأداء وكل ما يتعلق بالعمليات الاعتيادية للمنظمة.
- ب- معلومات مالية خارجية : وهي معلومات يتم الحصول عليها من مصادر خارجية كالعملاء والممولين والجهات الحكومية والمنظمات المهنية وغيرها، وتتضمن معلومات عن البيئة المحيطة وظروف السوق، وتحتوي على مؤشرات تنبؤية تمكن مستخدميها من اتخاذ الاحتياطات اللازمة والتخطيط لمواجهة الأحداث قبل وقوعها، وغالبا ما تكون هذه المعلومات على شكل نشرات إحصائية تفسر الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للبيئة المحيطة.

## 4- من حيث توقيت الحصول عليها:

- أ- معلومات مالية متوفرة (جاهزة) : وهي تلك المعلومات التي يتم الحصول عليها بشكل سريع ومباشر عند الحاجة إليها، وتكون معدة ومجهزة مسبقا، وهي بالتالي مفيدة وبدرجة كبيرة في اتخاذ القرارات التشغيلية .
- ب- معلومات مالية غير متوفرة ( غير جاهزة): وهي معلومات غير متوفرة عند الحاجة إليها ، مما يتطلب وقتا أطول في إعدادها وتجهيزها، وترتبط عادة بالقرارات الإستراتيجية للمنظمة .

## 5- من حيث ارتباطها بالعملية الإدارية:

- أ- معلومات مالية خاصة بالتخطيط : وهي المعلومات التي تساهم في دراسة وتحليل البدائل المختلفة لمجموع الأهداف المراد تحقيقها، والمفاضلة بينها في صورة مالية كمية ووصفية.
- ب- معلومات مالية خاصة بالرقابة : وهي معلومات تتعلق بمتابعة التنفيذ الفعلي ومقارنته بالأداء المخطط، للتأكد من أن الأداء الفعلي يتم وفقا للخطة المرسومة والسياسات والمعايير الموضوعية واكتشاف الانحرافات وتحليلها، للتعرف على الأسباب التي أدت لحدوثها، وإرسال التقارير حولها للمستويات الإدارية المعنية لاتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها.

- ج - معلومات خاصة باتخاذ القرارات : وهي المعلومات المالية المتعلقة بترشيد ومساندة القرارات الإدارية، من حيث تحديد البدائل المقترحة للقرار وتقييمها.

## 6- من حيث ارتباطها بالزمن:

- أ- معلومات مالية جامدة: هي المعلومات المالية التي تعبر عن قيمة حدث معين في لحظة زمنية محددة.
- ب- معلومات مالية ديناميكية: وهي المعلومات التي تعبر عن حالة التغير التي حدثت في قيمة الحدث خلال فترة زمنية.

## 7- من حيث متطلباتها العملية:

- أ- معلومات مالية إجرائية: وهي معلومات تتطلب من متلقيها إجراءات معينة على الفور أو في وقت لاحق.
- ب- معلومات مالية غير إجرائية: وهي معلومات خبرية توضح أحداث وعمليات تمت في وقت سابق ولا يتطلب من متلقيها اتخاذ أي إجراء.

و نلخص هذه المعايير في الجدول التالي :

الجدول (1 - 1) تصنيف المعلومات المالية

أنواع التصنيفات	تصنيف المعلومات
أ- معلومات مالية تاريخية ب- معلومات مالية حالية ج- معلومات مالية مستقبلية	1- من حيث دلالتها
أ- معلومات دورية ب- معلومات غير دورية	2- من حيث درجة تكرارها
أ- معلومات مالية داخلية ب- معلومات مالية خارجية	3- من حيث مصدرها
أ- معلومات مالية متوفرة ب- معلومات مالية غير متوفرة	4- من حيث توقيت الحصول عليها
أ- معلومات مالية خاصة بالتخطيط ب- معلومات مالية خاصة بالرقابة ج- معلومات مالية خاصة باتخاذ القرارات	5- من حيث ارتباطها بالعملية الإدارية
أ- معلومات مالية جامدة ب- معلومات مالية ديناميكية	6- من حيث ارتباطها بالزمن
أ- معلومات مالية إجرائية ب- معلومات مالية غير إجرائية	7- من حيث متطلباتها العملية

المصدر: من اعداد الطلبة حسب المعلومات السابقة

رابعاً: خصائص المعلومات المالية:

كان أثر كبير للمعلومات على صانعي القرارات ، حيث ان معظم القرارات تكون مرتبطة بالمستقبل ، فلهذا كان على المعلومات أن تتسم بعدد من الخصائص لتأخذ القرارات شكل توقعات بإمكانها الإرتقاء إلى مستوى الحقائق الصريحة المؤكدة، يمكن أن نستخلص أهمها فيما يلي:<sup>1</sup>

#### 1- الدقة:

تتحدد درجة دقة المعلومات بمدى تمثيلها للموقف أو الحدث الذي تصفه وتتوقف درجة الدقة المطلوبة في المعلومات على احتياجات المستخدم وطبيعة المشكلة، وعدم الدقة هي الأفة التي تعاني منها معظم دول العالم الثالث مما يجعل عملية إتخاذ القرار أمر محفوف بقدر كبير من المجازفة ؛

#### 2- الملائمة :

وهي أن تكون المعلومات مناسبة لحجم وطبيعة الإستخدام بدون زيادة أو نقصان أو خروج عن الموضوع بمعنى أن تتلائم المعلومات مع الغرض الذي أعدت من أجله ؛

#### 3- عمر المعلومة :

بمعنى تقديم المعلومات في الوقت المناسب ، وبالتالي تصل المعلومات إلى متخذ القرار قبل أن تفقد قدرتها على التأثير على قرار المتخذ ؛

#### 4- الشمول:

بمعنى ان تكون المعلومات المقدمة كاملة تغطي كافة جوانب الموضوع وإهتمامات مستخدميها أو جوانب المشكلة المراد اتخاذ القرار بشأنها؛

#### 5- الوضوح :

وهي أن تكون المعلومات بسيطة ومفهومة غير معقدة وسهلة التطبيق، فوضوح المعلومات يجعلها أكثر فائدة في المجال المطلوب؛

#### 6- المرونة :

وهي امكانية المعلومات وقدرتها على تلبية احتياجات المستخدم وأن يستفيد منها في أكثر من غرض في نفس الوقت؛

#### 7- التكلفة:

وهي أن لا تزيد تكلفة المعلومات عن العائد المتوقع من إستخدامها ؛

<sup>1</sup> بن خروف جلييلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و اتخاذ القرارات ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير تخصص مالية المؤسسة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية ، علوم التسيير وعلوم تجارية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2008-2009، ص30.

8- إمكانية المقارنة:

يقصد بإمكانية المقارنة القابلية لتحديد خصائص معينة نتيجة مقابلة جزئين من المعلومات مثل العناصر المشتركة والاختلافات؛

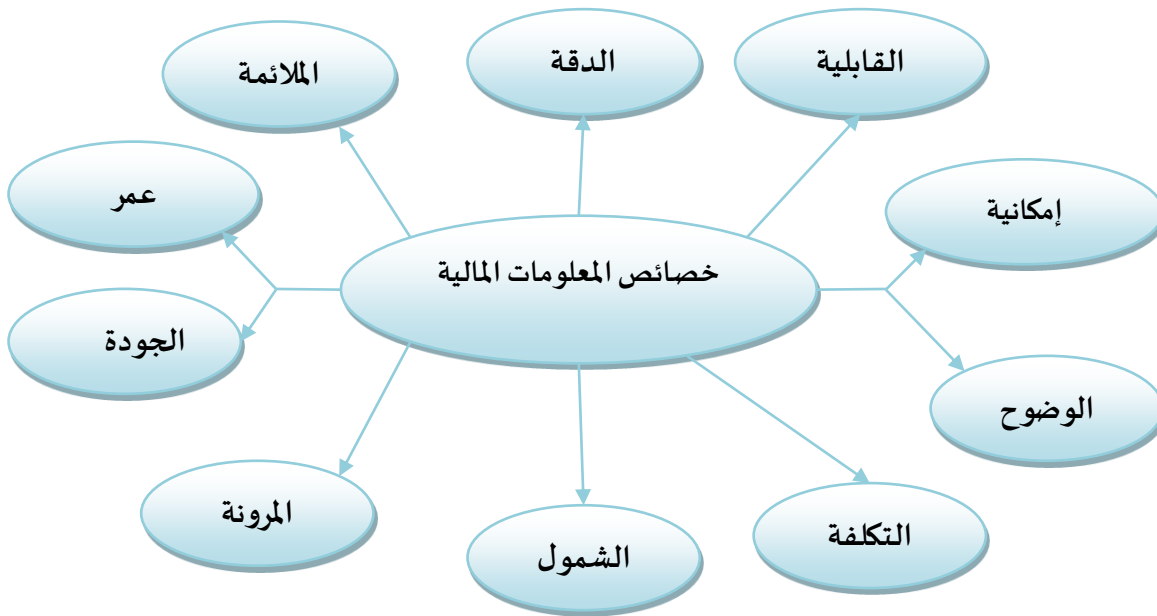
9- الجودة

يمكن أن تتحقق بأمرين ، أحدهما الموضوعية والآخر تجنب الأخطاء والتزوير ، ويقصد بالموضوعية عدم التحيز في معالجة البيانات وطرق عرضها ؛

10- القابلية للقياس:

يعني إمكانية تسجيل المعلومات وفحصها من خلال تدوينها وتحليلها وتبويبها وتصنيفها بشكل يمكن استرجاعها في أي وقت.

الشكل (1-2) خصائص المعلومات المالية



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على المعلومات السابقة .

ثالثا: علاقة التقارير بالمعلومات المالية :<sup>1</sup>

<sup>1</sup> بن خروف جلييلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و اتخاذ القرارات ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير تخصص مالية المؤسسة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية ، علوم التسيير وعلوم تجارية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2008-2009، ص36،37،38،39.

يهدف مستعملي المعلومات المالية الى وضع تشخيص لوضعية المؤسسة، والوسيلة المستخدمة لتوصيل هذه المعلومات هي التقارير المالية بصفة عامة والقوائم المالية بصفة خاصة والتي يجب ان تكون ملائمة وموثوقة حتى يتم استخدامها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمؤسسة لهذا تولى المؤسسات اهتماما خاصا لإعداد وعرض هذه التقارير والمتمثلة أساسا في:

- الميزانية .
- جدول حسابات النتائج .
- الجداول الملحقه .

إن التقارير المالية هي مجموعة من البيانات التي تصب فيها المعلومات وفقا لأشكال مختلفة يحددها الهدف منها، يقوم هذا المفهوم على الأساس القاضي بأن كل الأطراف الداخلية والخارجية عن المؤسسة ذات الاهتمام بنشاطاتها التجارية والأفاق المستقبلية لها يجب ان تجد حاجاتها من المعلومات متضمنة التقارير المالية، ويشترط في التقارير المالية ان تتوفر الخصائص التالية :

- ان تكون التقارير المالية ذات مدلول بخصوص كل الجوانب التي يراد قياسها ودراستها للخروج باستنتاجات واقعية ، وكل وضع غير ذلك سيؤدي إلى نتائج مضللة ؛
- ان تكون التقارير المالية سهلة الفهم والاستعمال ؛
- يشترط في التقارير المالية الدقة في المعلومات ،فالتنبؤ بالمستقبل يتوقف الى حد كبير على درجة الدقة التي تتصف بها التقارير المالية ؛
- التوقيت المناسب لأن اي تأخر لجعل التقارير المالية في متناول مستخدمها ينقص من قيمتها .

وفيما يلي عرض مختصر للتقارير المالية :

### 1-الميزانية العامة :

هي عبارة عن جدول مكون من قسمين قسم لعناصر الأصول وآخر لعناصر الخصوم، فهي بمثابة صورة لوضعية المؤسسة في وقت ما، فعند بدأ المؤسسة لنشاطها (بداية الدورة) تسمى الميزانية الافتتاحية وهي توضح عناصر الأصول والخصوم في مرحلتها الإبتدائية، وعند نهاية الدورة تسمى الميزانية الختامية .

تظهر الميزانية العامة والتي تسمى ايضا بقائمة المركز المالي عناصر الأصول والخصوم للمؤسسة في تاريخ معين .

### 2-قائمة الدخل(جدول حسابات النتائج) :

تعتبر قائمة الدخل كتحليل لقدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح، وذلك من خلال مقارنة إيرادات الخاصة بفترة زمنية معينة بالمصاريف التي تساهم في تلك الإيرادات، وتسمى أيضا جدول حسابات النتائج، فالنتيجة هي الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمؤسسة، ونتيجة ذلك هي عبارة عن ربح أو خسارة في تلك الفترة .

### 3-الجدول الملحق :

هي عبارة عن قوائم تحتوي على الشروحات اللازمة من أجل فهم أفضل لمستندات ووثائق التحليل الأخرى ولتكمّل الإحتياجات الأخرى، أو تقدم بصفة أخرى المعلومات التي تحتويها تلك الأخيرة .

ويمكن تلخيص أهم الجداول الملحقه بالقوائم المالية فيما يلي :

#### 3-1- جدول حسابات النتائج:

يحتوي على كل المعلومات الموجودة في جدول حسابات النتائج المذكور سابقا، إلا أن هذا الملحق يعرض بعض التفاصيل خاصة فيما يخص التنازلات بين الفروع ؛

#### 3-2-جدول حركة الذمة المالية المدينة :

يظهر هذا الجدول تفصيل عن حركة حسابات الأصول بين مدين ودائن من رصيد أول المدة إلى رصيد اخر المدة؛

#### 3-3- جدول حركة الذمة المالية الدائنة :

يظهر هذا الجدول تفصيل لحسابات الخصوم من أول المدة إلى آخرها؛

#### 3-4- جدول الإستثمارات :

يظهر هذا الجدول على الحسابات الرئيسية للإستثمارات والمبالغ الإجمالية بالتفصيل؛

#### 3-5- جدول الاهتلاكات :

يحتوي هذا الجدول على الحسابات الثانوية للإهتلاكات بالتفصيل خلال الدورة؛

#### 3-6-جدول الذمم :

يضم هذا الجدول جمع حسابات الحقوق التي اكتسبتها المؤسسة نتيجة علاقاتها التجارية والمالية بالغير ؛

#### 3-7- جدول الأموال المملوكة :

يحتوي هذا الجدول على حسابات الأموال الخاصة بالتفصيل؛

8-3- جدول الدائنين :

يوضح كل الديون التي على المؤسسة بالتفصيل؛

9-3- جدول المخزونات :

يحتوي هذا الجدول على تفصيل لحركة المخزون في المؤسسة منذ رصيد أول المدة وصولاً في نهايتها إلى رصيد آخر المدة ؛

10-3- جدول التنازلات عن الإستثمارات :

إن لهذا الجدول أهمية كبيرة لأنه يقدم معلومات تفصيلية عن كافة الإستثمارات التي تم بيعها أو التنازل عنها؛

11-3- جدول المعلومات المختلفة :

يحتوي هذا الجدول على معلومات متفرقة مثل طبيعة المساهمات عينية او نقدية، مصاريف النقل ....

المطلب الثالث : مفهوم الحوكمة

أولاً: نشأة الحوكمة :

تعاظم الإهتمام بمفهوم وأليات الحوكمة في العديد من الإقتصاديات المتقدمة والناشئة، أصبحت الحوكمة من الموضوعات الهامة على كافة المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية خلال العقود القليلة الماضية، خاصة في أعقاب الإهيارات المالية والأزمات الإقتصادية، والتي جاءت كنتيجة مباشرة للقصور في أليات الشفافية والحوكمة ببعض من المؤسسات المالية العالمية، وإفتقار إدارتها إلى الممارسة السليمة في الرقابة والإشراف و نقص الخبرة و المهارة ، التي أثرت بالسلب في كل من إرتبط بالتعامل معها سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة . نتيجة لكل ذلك زاد الاهتمام بمفهوم الحوكمة وأصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الوحدات الإقتصادية ، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل قامت الكثير من المنظمات والهيئات بتأكيد مزايا هذا المفهوم والحث على تطبيقه في الوحدات الإقتصادية المختلفة ، مثل لجنة كادبوري Cadbury Committee والتي تم تشكيلها لوضع إطار لحوكمة المؤسسات باسم CadburyBest Practice عام 1992 في المملكة المتحدة ، ومنظمة التعاون الإقتصادي و التنمية (OECD) و التي قامت بوضع مبادئ حوكمة الشركات Principles of Corporate Governance عام 1999 ، وصندوق المعاشات العامة (Calpers) في الولايات المتحدة الأمريكية ، كذلك لجنة Blue Rebbon Committee في الولايات المتحدة الأمريكية والتي أصدرت مقترحها عام 1999 م<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> سليمة بن حسين الحوكمة... دراسة في المفهوم، مجلة العلوم القانونية و السياسية ، عدد 10 جانفي 2015 ، جامعة الجزائر 3 ، ص 181

وقد ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، خاصة في أعقاب الإنهيارات الاقتصادية، و الأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرقي آسيا وأمريكا اللاتينية، وروسيا في عقد التسعينيات من القرن العشرين، وكذلك ما شهده الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة من أزمة مالية عالمية، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. وكانت أولى هذه الأزمات تلك التي عصفت بدول جنوب شرقي آسيا ومنها ماليزيا وكوريا واليابان عام 1997، فقد نجم عن هذه الأزمة تعرض العديد من الشركات العملاقة لضائقات مالية كادت أن تطيح بها، مما استدعى وضع قواعد للحوكمة لضبط عمل جميع أصحاب العلاقة مع المؤسسة أو الشركة و تزايدت أهمية الحوكمة نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم إلى التحول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، وقد أدى اتساع حجم تلك المشروعات إلى انفصال الملكية عن الإدارة، وشرعت تلك المشروعات في البحث عن مصادر للتمويل أقل تكلفة من الاستدانة، فاتجهت إلى أسواق رأس المال. وساعد على ذلك ما شهده العالم من تحرير للأسواق المالية، فتزايدت انتقالات رؤوس الأموال عبر الحدود بشكل غير مسبوق، و دفع اتساع حجم الشركات، و انفصال الملكية عن الإدارة إلى ضعف آليات الرقابة على تصرفات المسؤولين والمديرين، وإلى وقوع كثير من الشركات في أزمات مالية.<sup>1</sup>

### ثانياً: مفهوم الحوكمة

ظهر مفهوم الحوكمة في إطار الجهود التي تبذلها المنظمات الدولية في مجال التنمية الإنسانية بمختلف أبعادها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، حيث تم استخدام هذا المصطلح للتركيز على المساءلة المالية للحكومات. فوفقاً للحكومة؛ فإن الأدوات الحكومية للسياسات الاقتصادية ليس من المفروض أن تكون اقتصادية وفعالة فقط، بل لابد أيضاً أن تكفل العدالة والمساواة.

يعود أصل مصطلح الحوكمة إلى كلمة إغريقية قديمة (Governance) والتي تعبر عن قدرة ربان السفينة في قيادتها إلى برّ الأمان نتيجة ما يملكه من حسنّ ومهارة في المحافظة على أرواح وممتلكات الركّاب؛

وتعرف الحوكمة بأنها مجموعة من الأنظمة والضوابط التي تنظم العلاقات بين اصحاب المصلحة وتحقق مجموعة من المبادئ كالعدل والشفافية والمساواة، حيث تبدأ في ممارستها من خلال بناء نظام حوكمة متكامل وبتحديد السلوكيات التي تخدم مصالحها، وحثّ القادة على اتخاذ القرارات الأخلاقية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> سليمان بن حسين مرجع سابق الذكر ص 182

<sup>2</sup> عبدالله غانم الحوكمة ... مفهومها وأهدافها مدونة الوزارة، ادارة التميز المؤسسي، 25 ديسمبر 2015، وزارة الاقتصاد والتخطيط

كما انها من "اهم المتطلبات و الأساسيات و الضروريات التي اصبح تطبيقها أمر أساسي في الفترة الاخيرة ؛ وذلك لضمان تنظيم القطاع العام والخاص بمختلف المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، وذلك لوضع القواعد والمبادئ بهدف إدارة المؤسسات والسيطرة والرقابة عليها بشكل مناسب . وكذلك تطبيق أسلوب الإدارة الرشيدة لتشمل جميع القواعد الجيدة و القوية حتى لا تقتصر هذه القواعد على القطاع الخاص، بل تشمل جميع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع العام ؛

وتستخدم الحوكمة السبل والطرق الفعالة والكفيلة المتعلقة بالتطبيق الفعال؛ لضمان الاستمرار في العمل والقدرة على التنافس وكذلك لضمان عدم الانهيار والانكسار أمام تغيرات العملات العالمية، وذلك بطريقة تحفظ جميع حقوق أصحاب المصالح وأصحاب العمل، مثل المساهمون و الدائنون والموردون والقوى العاملة بمختلف المناصب لتشمل جميع أفراد المجتمع".<sup>1</sup>

### ثالثاً: تعريف الحوكمة المصرفية:

يعد مفهوم الحوكمة وضرورة تطبيق مبادئها في الجهاز المصرفي على صلة بخصوصية النشاط البنكي وإرتباطه بعنصر المخاطر المتزايدة التي تفرض تطبيق آليات مصرفية حديثة تعمل على ابراز هوية المخاطر لتقليصها والحد منها عن طريق احداث طفرة و ابتكار أساليب المراجعة والمراقبة و وضع السياسات العملية المناسبة من خلال اللجوء إلى تطبيق قواعد الحوكمة المصرفية المهنية لتنظيم العلاقات بين الادارة التنفيذية ومجلس الإدارة وأصحاب المصالح والمساهمين وعدم المساس بمصالح المتعاملين ، و من هذا المنطلق في نفس السياق جاءت عدة تعاريف من مختلف المنظمات العالمية تلخص مفهوم الحوكمة ، نذكر منها :

### تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD:

مجموعة العلاقات التي تنشأ بين القائمين على ادارة الشركة ومجلس ادارتها , وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين . كما تم تعريف حوكمة الشركات بأنها نظام متكامل للرقابة المالية والذي عن طريقه يتم إدارة الشركة والرقابة عليها.<sup>2</sup>

### تعريف لجنة بازل BCBS :

عرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية حوكمة المصارف بأنها " الطرق التي تتم بها إدارة أعمال وشئون المصرف من قبل مجلس إدارته والإدارة العليا ، والتي تؤثر في كيفية قيام المصرف بما يلي : وضع الأهداف المؤسسية ، وإدارة أعمال المصرف اليومية ، الإيفاء بواجب المساءلة أمام المساهمين مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة

<sup>1</sup> حنين العتوم ، ماهي الحوكمة المصرفية ؟ ، <https://e3arabi.com/money-and-business/%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D9%83%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81%D9%8A%D8%A9%D8%9F> ، 2023/05/17 19:09 ،

<sup>2</sup> جلييلة مصعبور ، الحوكمة المصرفية – تطبيق لحوكمة الشركات ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الحاج لخضر – باتنة، العدد الخامس مارس 2015، ص 378 .

كالجهات الرقابية والحكومات ، وتوفيق النشاط السلوكي المؤسسي مع افتراض أن المصارف ستعمل بطريقة آمنة وسليمة تتماشى مع القوانين والأنظمة النافذة ، وحماية مصالح المودعين؛

تعريف بنك التسويات الدولية :

و يعرف بنك التسويات الدولية ( BIS ) حوكمة المصارف بأنها " الأساليب التي تدار بها المصارف من خلال مجلس الإدارة والإدالة العليا والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقاً للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق حماية مصالح المودعين<sup>1</sup>.

رابعا : مبادئ الحوكمة المصرفية :

من أهم المبادئ التي تركز عليها الحوكمة لتقليل أو التغلب على الانحراف والفساد في الحكم ما يلي<sup>2</sup>:

أ- وجود إطار عام للمناخ التشريعي والقوانين بالدولة تحمي حقوق جميع أفراد المجتمع.

ب- العدالة والمعاملة المتكافئة والمتوازنة لجميع أفراد المجتمع.

ت- الإفصاح والشفافية في كل ما يصدر عن المسؤولين من بيانات و معلومات.

ث- المساءلة والمحاسبة وهو ما يعني أن يعقب الإفصاح دائما محاسبة المسؤولين بشفافية كاملة.

ج- أن يكون هناك سياسات واضحة لكيفية تجنب تعارض المصالح في الإدارات العليا التنفيذية.

يتضح أن مفهوم الحوكمة يدور حول وضع الضوابط التي تضمن حسن إدارة الشركات أو المؤسسات بما يحافظ على مصالح الأطراف ذات الصلة بها، و تفعيل دور مجالس الإدارة بها . وهذا المعنى للحوكمة يتفق مع ما جاءت به الشريعة الإسلامية من الأصل، وليس كحالة طارئة كما في الحوكمة، فالمال وملكيته يعتبر أحد المقومات الخمس التي يعتبر حفظها وحمايتها بتحقيق النفع منها ومنع الفساد عنها أحد المقاصد الأساسية للشريعة الإسلامية. ويمكن تحقيق ماسبق، من خلال الاستناد إلى جملة من المبادئ والمؤشرات التالية:

- 1- الشفافية: يشير مفهوم الشفافية إلى حرية الوصول إلى المعلومات، وحرية الإفصاح عنها، وتحقق الشفافية عندما تترسخ حرية التعبير. لذا فإن الشفافية تحتاج إلى تشريعات تيسر حرية تداول المعلومات، حيث تمثل قضية حرية الوصول إلى المعلومات وحرية تداولها، ركنا أساسيا من أركان الحوكمة.
- ويرتبط مبدأ الشفافية بمبدأ آخر من مبادئ الحوكمة، ألا وهو مبدأ المساءلة، فبغيب الشفافية لا وجود للمساءلة، وعلى هذا، فمن أهم المؤشرات التي يمكن أن تساعد في إعمال مبدأ الشفافية:
- وجود تقارير دورية منتظمة عن أنشطة كل مؤسسات الدولة، ومصادر إعلام دقيقة ووجود قاعدة بيانات.
- نشر ميزانية الحكومة والمؤسسات، ووضوح أسس اتخاذ القرار لدى صانعيه.

<sup>1</sup> جلييلة مصعور ، مرجع سابق الذكر ص 380

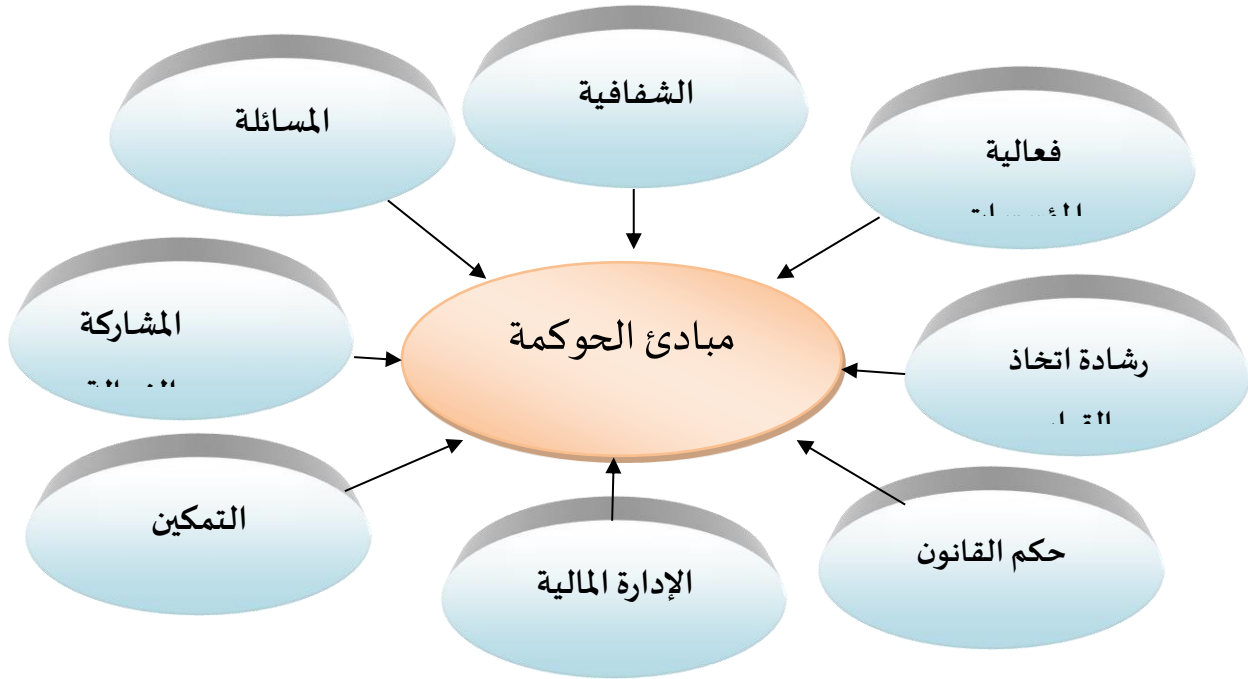
<sup>2</sup> سليمة بن حسين ,مرجع سابق الذكر , ص 187

- سهولة الحصول على الإحصائيات عن مختلف الأنشطة في الحكومة والمؤسسات والشركات.
- وجود آليات متعددة للتعبير عن الرأي بحرية.
- 2- المساءلة: يشير مفهوم المساءلة إلى وجود طرق وأساليب مقننة ومؤسسية، تمكن من مساءلة كل شخص مسؤول، ومراقبة أعماله في إدارة الشؤون العامة، مع إمكانية إقالته أو محاكمته إذا تجاوز أو أخل بالقوانين و بثقة الناس، وتكون هذه المساءلة مضمونة بحكم القانون و متحققة بوجود قضاء مستقل و محايد و عادل، و على هذا فمبدأ المساءلة يرتبط بضرورة تفعيل دور القوانين في ملاحقة كل من يرتكب خطأ، أو يتعدى حقوق الغير بالمخالفة للقرارات و القوانين، من أعلى هرم للسلطة إلى قاعدته .
- ولا تقتصر المساءلة على جانب العقاب فقط، بل تركز على وجود حوافز لتشجيع المسؤولين على أداء مهامهم بإخلاص وفعالية وأمانة ، وهناك نوعين من المساءلة هما:
- أ- المساءلة الوظيفية: تنصب على طبيعة استخدام الموارد المادية والبشرية المتاحة داخل الإدارة أو المؤسسة، والآثار المباشرة على البيئة التي تباشر المؤسسة عملها فيها.
- ب- المساءلة الاستراتيجية: تنصب على الآثار بعيدة المدى للمنظمة أو المؤسسة على البيئة، و قدرتها على تحسين جودة الحياة لأعضائها.
- ومما سبق يتضح أن أي مسؤولية لا بد لها من شقين : أولهما، الالتزام أو التعهد، وثانئهما، المحاسبة أو المساءلة، وهو نتيجتها المنطقية، فبقدر الالتزام تكون المحاسبة.
- ومن أهم المؤشرات التي يمكن أن تحكم مبدأ المساءلة ما يلي:
- تناسب حجم مسؤولية الفرد مع السلطة الممنوحة له.
- وجود آليات لمعاقبة الأفراد وتطبيق آليات المساءلة على جميع العاملين دون تمييز.
- تناسب الجزاءات الموقعة على المخالفين مع حجم المخالفة ووجود معايير قانونية للثواب و العقاب
- 3- المشاركة الفعالة : تهدف المشاركة إلى تجاوز الفجوة القائمة بين القيادة و الجمهور، وإبداع أشكال هرمية لممارسة السلطة لا تقوم على مبدأ الإنابة و المشاركة الشكلية، بل على مشاركة الجماعة في صنع القرار و تنفيذه.
- و تقوم علاقة المشاركة على أسس محددة منها:
- وجود دولة قانون و مؤسسات راسخة و مجتمع مدني ناضج.
- توافر القناة الكاملة بأن المشاركة حق كل الأطراف، و ليست منحة أو هبة من الدولة.
- امتلاك كل طرف لإستراتيجية تنموية محددة و مستقرة تتضمن أهدافا مرحلية، وأخرى بعيدة المدى.
- وجود أرضية التقاء مشتركة بين الأطراف، و قبولهم لفكرة المشاركة و التكامل و التفاعل.
- إرساء مناخ ديمقراطي حقيقي بما يتضمنه ذلك من تمثيل نيابي، و تداول سلمي للسلطة، و سيادة القانون.
- سيادة علاقة المشاركة في كافة المستويات بداية من صنع السياسات، إلى تصميم البرامج، و اتخاذ القرارات، إلى تهيئة البيئة و التنفيذ.
- 4- التمكين: يهدف التمكين إلى تعزيز قدرات الأفراد أو الجماعات لطرح خيارات معينة، و تحويلها إلى إجراءات أو سياسات تهدف في النهاية لرفع الكفاءة و النزاهة التنظيمية لمؤسسة أو تنظيم ما. وهو ما يمكن تحقيقها من خلال: إزالة

- كل العقوبات التي تعوق عملية التمكين سواء أكانت قانونية أو تشريعية أو اجتماعية، مع تبني سياسات وإجراءات و تشريعات وإقامة هياكل ومؤسسات تساعد في القضاء على مظاهر الإقصاء والتمييز. ويرافق مبدأ التمكين عناصر أخرى داعمة من قبيل: النزاهة والشفافية والمساءلة، ومن أهم مؤشرات مبدأ التمكين ما يلي:
- تقسيم العمل داخل المؤسسة على جميع الأفراد دون تمييز.
  - تتعدد فرص مشاركة الأطراف المعنية في أنشطة المؤسسة أو الإدارة المعنية.
  - وجود أهداف ورسالة خاصة للمؤسسة مع ضرورة وضوح هذه الأهداف. - وجود خطة بعيدة المدى.
  - وجود آليات مشاركة متعددة للأطراف المعنية في صنع السياسات المؤسسية العامة.
- 5- الإدارة المالية: تتعلق بجملة من التكاليف والمصاريف الخاصة بالمؤسسة، ومصادر تمويلها وأوجه الإنفاق. ويعد مبدأ الإدارة المالية من أهم القضايا المرتبطة بالحوكمة، بل ومن أسباب تشكلها، إذ إن الحوكمة بالأساس نتاج سياسات تستهدف التحقق من سلامة الإنفاق. وقد تزايد الاهتمام بالإدارة المالية مع بروز مفهوم الشفافية والمحاسبية، الأمر الذي جعل من الإنفاق الحكومي محل اهتمام ومتابعة أفراد المجتمع. ومن أهم المؤشرات التي يمكن أن تحكم عمل مبدأ الإدارة المالية ما يلي:
- وجود مصادر تمويل متعددة للمؤسسة.
  - وجود خطط لتطوير موارد المؤسسة المالية.
  - وجود ميزانية سنوية للمؤسسة.
  - تقويم فعالية أنشطة المؤسسة في ضوء التكاليف المنصرفة.
  - تناسب حجم الأنفاق مع أنشطة المؤسسة.
- 6- حكم القانون: يتضمن مفهوم حكم القانون أو سيادته أعمال القاعدة القانونية نفسها في الحالات المتماثلة، وهو ما يعبر عن المساواة أمام القانون.
- إن وجود بنية قانونية مستقرة مع وجود هيئة قضائية مستقلة يمكن الاعتماد عليها، من شأنه أن يساعد على إعلاء الديمقراطية وتطبيق مبادئ الحوكمة، وحقوق الإنسان، و يجب أن تتسم الأطر القانونية بالعدالة.
- ومن أهم المؤشرات التي تحكم عمل مبدأ حكم القانون ما يلي:
- وجود قاعدة قانونية أو قانون مكتوب أو قواعد ثابتة ومدى القناعة بعدالة هذه القواعد.
  - نشر القانون بطريقة تضمن وصوله إلى علم الأفراد الذين سيطبق عليهم.
  - وجود آليات لحل المنازعات والمساواة في استخدام هذه الآليات بين الأعضاء.
- 7- رشادة اتخاذ القرار: ويتعلق الأمر هنا بمدى خضوع عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسة لقواعد إجراءات عقلانية و موضوعية. ومن مؤشرات عملية رشادة اتخاذ القرار ما يلي:
- تلبية موضوع القرار لحاجات المؤسسة والمجتمع واشتراك الخبراء في موضوع القرار وإمكانية تعديله.
  - وجود نقاش عام يسبق عملية اتخاذ القرار، ووجود دراسات حول نفقة وتكلفة بدائل القرار المختلفة.

- 8- فعالية المؤسسات: وقصد بفعالية المؤسسة: قدرة المؤسسة على استخدام مواردها وامكانياتها المختلفة لتحقيق أهدافها المحددة. ومن مؤشرات مبدأ الفعالية ما يلي:
- تحديد أهداف قصيرة وطويلة المدى، و تقييم أداء الأفراد في تحقيق الأهداف.
  - بلوغ الأهداف في الوقت المحدد، وتعاون جميع الأفراد لتحقيقها.
  - استخدام الموارد البشرية و المادية بكفاءة.

الشكل (1 - 3) مبادئ الحوكمة :



المصدر: من اعداد الطالبين حسب المعلومات السابقة

#### خامسا: ركائز الحوكمة المصرفية :

إن أهم الركائز التي تناولها الباحثون والمحللون هي ثلاثة ركائز فقط ولكن هناك من حددها في ستة ركائز أساسية وذلك بإضافة ثلاثة ركائز أخرى هي: الكفاءات، والمهارات، والتشريعات، والقوانين بالإضافة إلى الهيكل التنظيمي، كما أدرج أدناه<sup>1</sup>:

#### 1- السلوك الأخلاقي:

<sup>1</sup> ناجي محمد فوزي خشبة ، أميرة حسين محمد صالح الحوكمة المصرفية ودورها في تحسين الأداء المصرفي في دراسة ميدانية على الجهاز المصرفي العراقي ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، المجلد 46 ، العدد 4 ، كلية التجارة – جامعة المنصورة، أكتوبر 2022 ، الصفحة 397

إن هذا المرتكز يشير إلى البنية الأخلاقية والقيم الخاصة التي يتم تعميمها على المصارف، والتي تحدد النطاق المناسب لإجراء الحوار الصريح في الوقت الصحيح لحل المشكلات، والتي تمنع التبرح الوظيفي أي الرشوة وتعارض المصالح وتسريب بيانات العملاء، ويعد هذا المرتكز غاية في الأهمية في بناء إطار الحوكمة المؤسسية لكونها تتعامل مع الجانب المضيء في الإنسان كما أنها تغطي احتمالات التحايل على الأعراف والتقاليد المهنية والاجتماعية.

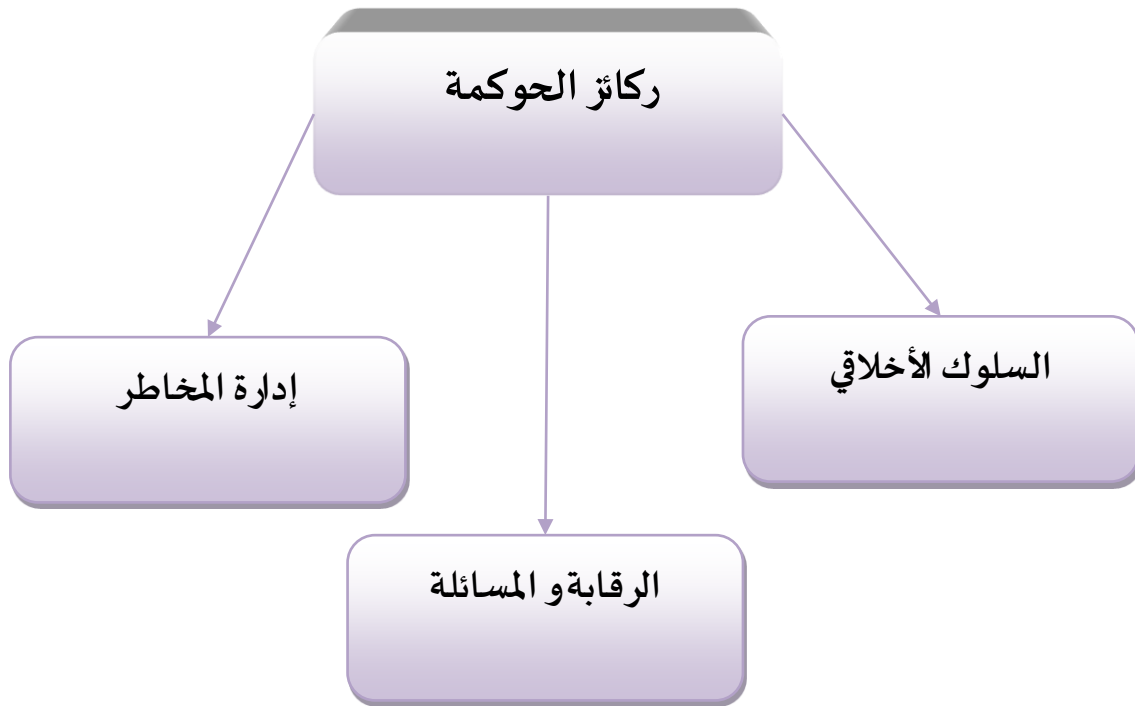
### 2- الرقابة والمساءلة:

إذ يتحتم وضع إطار فعال للتقارير المالية حتى تكتمل أحكام الرقابة الفاعلة على أداء المصارف بشرط أن يتسم هذا النظام بالشفافية والإفصاح وأن يوفر المعلومات المناسبة، ومن الجدير بالذكر أن الرقابة ليست فقط الرقابة الداخلية (النظم والقوانين) وليست فقط الخارجية (المراجعين الخارجيين) بل هناك أطراف تسهم بشكل أساسي في عملية الرقابة ومنها (البنك المركزي والغرف التجارية والبورصة وهيئة سوق المال).

### 3- إدارة المخاطر:

وإن تطور النظام المصرفي في بداية الثمانينات أدى إلى تعرض البنوك إلى درجات عالية من المخاطر الأمر الذي استوجب تشكيل إدارة للمخاطر التي يتعرض لها المصرف والتي تعد من أهم ركائز الحوكمة المصرفية، كما أن تقليل المخاطر يعتبر من أهم أهداف الحوكمة.

الشكل (1 - 4) ركائز الحوكمة



المصدر: من اعداد الطالبين حسب المعلومات السابقة

سادسا: فوائد وأهداف الحوكمة:

- سادت كثير من الكتابات لأهداف الحوكمة، والسبب في تبني هذا المفهوم، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي<sup>1</sup>:
- أ- إعادة تعريف دور الدولة في إدارة المصالح العامة.
- ب- تشجيع سياسات و برامج جديدة للشراكة داخل الدولة تحظى بتأييد و رعاية المنظمات الدولية، و ذلك في إطار سياق مجتمع قائم على الديمقراطية والمساءلة واحترام حقوق الإنسان.
- ج- تعزيز قدرات المواطنين على المشاركة والمبادرة.
- د- تمكين منظمات المجتمع من مشاركة الحكومة في نشاطات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، سواء على المستوى الكلي (القطاع الخاص، الجمعيات الأهلية، النقابات) ، أو على المستوى الجزئي (المواطنون).
- هـ - تشجيع الحوكمة للمؤسسات على الاستخدام الأمثل لمواردها وعلى تحقيق النمو المستدام و تشجيع التنمية.
- و- نقل الحوكمة من التبذير ومن كلفة رأس المال على المؤسسات والحوكمة.
- ز- تسهيل الحوكمة عملية الرقابة على المؤسسات والشركات عبر الرقابة الداخلية و تطبيق الشفافية.

### سابعاً: معايير الحوكمة:

نظراً للاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة، فقد حرصت عديد من المؤسسات على دراسة هذا المفهوم وتحليله و وضع معايير محددة لتطبيقه. و من هذه المؤسسات: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبنك التسويات الدولية BIS ممثلاً في لجنة بازل، ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي.

وفي الواقع، نجد أنه كما اختلفت التعريفات المعطاة لمفهوم الحوكمة، فقد اختلفت كذلك المعايير التي تحكم عملية الحوكمة، وذلك من منظور وجهة النظر التي حكمت كل جهة تضع مفهومها لهذه المعايير، وذلك على النحو التالي<sup>2</sup>:

1- معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: يتم تطبيق الحوكمة وفق خمسة معايير توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 1999، علماً بأنها قد أصدرت تعديلاً لها في عام 2004 وتمثل في:

-ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة المؤسسات: يجب أن يتضمن إطار حوكمة المؤسسات كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقاً مع أحكام القانون، وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة؛

-حفظ حقوق جميع المساهمين: وتشمل نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة، والحصول على عائد في الأرباح، ومراجعة القوائم المالية، وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة؛

-المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين: وتعني المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الاتجار في المعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين؛

<sup>1</sup> سليمة بن حسين ، مرجع سبق ذكره ص 191

<sup>2</sup> سليمة بن حسين ، مرجع سابق الذكر ص 193

- دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالمؤسسة: تشمل احترام حقوقهم القانونية، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على المؤسسة، ووصولهم على المعلومات المطلوبة، ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة السندات والموردين و العملاء.
- الإفصاح والشفافية: وتتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات، و الإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير؛
- مسؤوليات مجلس الإدارة: وتشمل هيكل مجلس الإدارة و واجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.
2. معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية: وضعت لجنة بازل في العام 1999 إرشادات خاصة بالحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية، وهي تركز على النقاط التالية:
- قيم المؤسسة وموثيق الشرف للتصرفات السليمة وغيرها من المعايير للتصرفات الجيدة والنظم التي يتحقق باستخدامها تطبيق هذه المعايير؛
- إستراتيجية للمؤسسة معدة جيدا، والتي بموجبها يمكن قياس نجاحها الكلي ومساهمة الأفراد في ذلك؛
- التوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار متضمنا تسلسلا وظيفيا للموافقات المطلوبة من الأفراد للمجلس؛
- وضع آلية للتعاون الفعال بين مجلس الإدارة ومدقي الحسابات والإدارة العليا؛
- توافر نظام ضبط داخلي قوي يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وادارة مستقلة للمخاطر عن خطوط العمل مع مراعاة تناسب السلطات مع المسؤوليات؛
- مراقبة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح، بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين المرتبطين بالمصرف وكبار المساهمين والإدارة العليا، أو متخذي القرارات الرئيسية في المؤسسة؛
- الحوافز المالية والإدارية للإدارة العليا التي تحقق العمل بطريقة سليمة، وأيضا بالنسبة للمديرين أو الموظفين سواء كانت في شكل تعويضات أو ترقيات أو عناصر أخرى؛
- تدفق المعلومات بشكل مناسب داخليا أو إلى الخارج؛
3. معايير مؤسسة التمويل الدولية:
- لقد وضعت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي في عام 2003 موجبات وقواعد ومعايير عامة تراها أساسية لدعم الحوكمة في المؤسسات على تنوعها، سواء كانت مالية أو غير مالية، وذلك على مستويات أربعة كالتالي:
- الممارسات المقبولة للحكم الجيد؛
- خطوات إضافية لضمان الحكم الجيد الجديد؛
- إسهامات أساسية لتحسين الحكم الجيد محليا؛

- القيادة .

ونلخص هذه المعايير في الجدول التالي:

الجدول : (1 - 2) معايير الحوكمة المصرفية

معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية	معايير مؤسسة التمويل الدولية
- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة المؤسسات	- قيم المؤسسة ومواثيق الشرف	- الممارسات المقبولة للحكم الجيد
- حفظ حقوق جميع المساهمين	- إستراتيجية للمؤسسة معدة جيدا	- خطوات إضافية لضمان الحكم الجيد الجديد
- المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين	- التوزيع السليم للمسئوليات ومراكز اتخاذ القرار	- إسهامات أساسية لتحسين الحكم الجيد محليا
- دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة السلطات الإدارية بالمؤسسة	- وضع آلية للتعاون الفعال بين مجلس الإدارة ومدقي الحسابات والإدارة العليا	- القيادة .
- الإفصاح و الشفافية	- توافر نظام ضبط داخلي قوي	
- مسؤوليات مجلس الإدارة	- مراقبة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح	
	- الحوافز المالية والإدارية للإدارة العليا التي تحقق العمل بطريقة سليمة	
	- تدفق المعلومات بشكل مناسب داخليا أو إلى الخارج	

المصدر: من إعداد الطالبين حسب المعلومات السابقة

ثامنا : محددات وأهمية الحوكمة المصرفية :

أ-محددات الحوكمة المصرفية :

-محددات داخلية : تشمل حملة الأسهم ومجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية والمراقبون والمراجعون الداخليون .

-محددات خارجية : تشمل المتعاملين مع البنوك ، الإطار القانوني والتنظيمي والرقابي .

كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول : ( 1 – 3 ) محددات الحوكمة المصرفية

محددات الحوكمة المصرفية	
محددات خارجية	محددات داخلية
<ul style="list-style-type: none"> <li>- المتعاملين مع البنوك</li> <li>- الإطار القانوني</li> <li>- التنظيمي والرقابي</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- الأسهم</li> <li>- مجلس الإدارة</li> <li>-الإدارة التنفيذية</li> <li>-المراقبون</li> <li>-المراجعون الداخليون</li> </ul>

المصدر : من اعداد الطلبة حسب المعلومات السابقة

وتشترط الحوكمة البنكية لنجاحها ضرورة توافر عناصر الشفافية وتوافر المعلومات وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية

والتهوض بمستوى الكفاءات البشرية من خلال التدريب لإمكانية تطبيق الرقابة الفعالة على أداء البنوك.<sup>1</sup>

ب- اهمية تطبيق قواعد الحوكمة في البنوك :

ان مفاهيم الحوكمة بمقوماتها ومعاييرها و بقواعدها أثبتت قدرتها على تدعيم الإصلاح الإداري والمالي والتأثير من حيث

الكفاءة والتنافسية على البنوك و على سوق الأموال ، كما تبرز أهمية تطبيق قواعدها في القطاع البنكي من خلال :

- تخفيض مختلف المخاطر التي تتعرض لها البنوك .
- مستوى الأداء للبنوك مما يساهم في تحقيق التنمية بالدولة .
- ضمان تدفق الأموال المحلية والدولية من خلال تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي .
- تحقيق الشفافية والدقة والوضوح في القوائم المالية.
- تعظيم قيمة أسهم البنك وتدعيم التنافسية في الأسواق المالية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جلييلة مصعور ، مرجع سابق الذكر ص 381

<sup>2</sup> سعيدي خديجة ، الحوكمة في البنوك وفق مقررات لجنة بازل 1 و2 و3 ودورها في ادارة المخاطر -دراسة حالة الجزائر- ، مجلة المدير ، المجلد 02 ،

العدد 02 ، جامعة تلمسان –الجزائر ، 2015 ، ص 108 .

تاسعا: ملامح تطبيق الحوكمة المصرفية في الجزائر:

لم تلق قضية الحوكمة بالعموم إنتشارا كبيرا بالجزائر، حتى ان هذا المصطلح لم يتم تداوله كثيرا بين المسؤولين وأجهزة الاعلام والتواصل ، الى غاية الحاح الهيئات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي وكل من: البنك الدولي ولجنة بازل، بضرورة تبني مبادئ الحوكمة . من هنا لاقت الحوكمة انتشارا واسعا في الوسط الجزائري ، وهناك دلائل توجي بإدخال نظام الحوكمة في النظام المصرفي الجزائري : نذكر منها <sup>1</sup>:

1- سن قوانين معززة لتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية ومن بينها :

قانون المراقبة المالية للبنوك والمؤسسات المالية ؛

قوانين محاربة الفساد المالي والإداري؛

2- إطلاق المدونة الجزائية لحوكمة المؤسسات :

عقب إطلاق مدونة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب في شهر جانفي 2006 والإرشادات الخاصة بأفضل ممارسات حوكمة الشركات في تونس في 2000 ، انضمت الجزائر إلى جيرانها في تبني الحوكمة الرشيدة وقد جاء صدور المدونة الجزائية للحوكمة في - 03 11 2009، حيث أن تطبيق قواعد حوكمة الشركات سيساعد في بناء الثقة المتبادلة مع القطاع المصرفي، في وقت تتزايد 15 فيه أهمية الحصول على رأس المال وتعزيز النمو الاقتصادي .

3- برنامج العمل الوطني في مجال الحوكمة :

تنفيذا لبرنامج العمل الوطني في مجال الحوكمة على مستوى القطاع البنكي، فقد تم إدخال نظام بازل 2 في البنوك والمؤسسات المالية بغية تحسين تسيير المخاطر وتعزيز الرقابة والانضباط في السوق وذلك بتطبيق ركائزه الثلاث ، حيث وتنفيذا له ذا المشروع اعتمد بنك الجزائر تدابير تدريجية ومنسقة مع الأوساط المصرفية، وقد اتخذ عدة إجراءات رئيسية وهي كما يلي:

- إنشاء فريق مخصص لمشروع اتفاق بازل 2 تحت إشراف مساعدة خارجية، ويعمل بالتشاور مع الفريق المسؤول على تنفيذ مشروع المعايير المحاسبية الدولية ؛

-إعداد استبيانين ووضعهما تحت تصرف البنوك التجارية بغية تقييم مدى استعدادها لتلبية مقتضيات بازل 2 بركائزه الثلاث ؛

-إعداد دراسة الأثر الكمي لهذا النظام من طرف بنك الجزائر (مطلب رئيسي يتعلق بالأموال الخاصة)

<sup>1</sup> عيجولي خالد، مربي محمد، أليات تعزيز الحوكمة المصرفية في الجزائر ، مجلة البحوث والدراسات التجارية ، مجلد 05، عدد 02، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2021/10/15، ص38.

وتنفيذا لذات البرنامج فقد أدخلت الجزائر على القطاع البنكي عدة إصلاحات بهدف تحسين الحوكمة على مستوى البنوك والمؤسسات المالية من خلال تعزيز استقرار القطاع البنكي ومردوديته، عصرنه الهياكل القاعدية والتقنية والمادية للبنوك وتحسين نوعية الخدمات. وقد ترجم تنفيذ هذه الإصلاحات بما يلي :

- وضع عقود كفاءة: حيث تم إعداد عقود نجاعة جديدة لرواتب مسيري البنوك وذلك بعد تقييم عقود النجاعة لسنة 2004؛
  - تحسين دور مجلس الإدارة: وذلك من خلال إعادة تشكيلها ووضع تنظيمات جديدة تقضي بإنشاء لجنة تدقيق، وهذا الدور سيتعزز من خلال تعزيز خبرة الأعضاء؛
  - تحسين إدارة البنوك: وذلك عبر إعداد ميثاق للمسؤوليات الإدارية ومدونة أخلاق المهنة؛
  - تحسين ظروف الاستغلال البنكي: من خلال إعداد البنوك لتنفيذ النظام المحاسبي المالي الجديد وتطبيق معايير بازل، 2 وكذا من خلال تامين أفضل للموارد البشرية ( نظام الأجر المتغير المقرون بالأداء).
- 4- إعطاء صلاحيات أوسع لمجالس الإدارة: مع تحديد الأطر التي تحكم أعضاء مجلس الإدارة والوصاية، باعتبار أن الدولة هي المالك الوحيد لرأس مال البنوك العمومية
- 5- تمكين النظام المصرفي من آليات التحكم الخارجي: والتي تتمثل في الهيئات الرقابية الخارجية، أي تلك المتمثلة في اللجنة المصرفية 11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المعدل - وإعطائها صلاحيات واسعة بمراقبة أنشطة البنوك، وتجل ذلك من خلال الأمر 03 والمتمم لقانون النقد والقرض إلزام البنوك بوضع نظام المراقبة الداخلية، وإنشاء لجان خاصة بإدارة المخاطر، ونشير هنا أن البنوك من أجل مساعدة البنوك على AMSFA العمومية استفادت من برنامج دعم وعصرنه النظام المالي الذي أقره الاتحاد الأوروبي إجراء عمليات التدقيق الداخلي، وإرساء قواعد محاسبية، ووضع مخطط مراقبة التسيير ؛
- 6- إقامة برنامج اختبارات القدرة على تحمل الضغوط :
- في إطار عصرنه عملية الإشراف لمطابقتها مع تدابير المعيار الثاني من بازل 3، وضع بنك الجزائر نموذجا متكاملًا وديناميكيا لقياس القدرة على تحمل الضغوط، يدعى (Model Projection Financial FPM)، تم تطويره بالتعاون مع البنك الدولي. يوفر تطبيق اختبارات القدرة على تحمل الضغوط إطارا لمحاكاة ظروف غير مواتية للنشاط، قد تنجم، خصوصا، عن انعكاسات تنتشر من خلال الروابط بين المصارف، والمترتبة عن قصور متعامل أو أكثر في السوق البنكية للمصارف، أو تلك الناتجة عن تدهور الوضع الاقتصادي الكلي. يتم تفصيل هذا السيناريو الأخير إلى سيناريوهات فرعية مختلفة
- 7- مشروع المعلومات SYNOBA (نظام التنقيط المصرفي): يمثل مشروع عولمة أشغال الإشراف على أساس المستندات، الشق الثاني من المشروع الشامل «نظام التنقيط المصرفي». « يتمثل الهدف المتوخى في اعتماد منهج التحليل الذي يركز على تقدير مكونات (CAMELS)، كتلك المطبقة في إطار مهمات التنقيط بعين المكان.

عاشرا : مؤشرات ضعف الحوكمة في البنوك الجزائرية<sup>1</sup>

على الرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر من أجل تطبيق مبادئ الحوكمة في المنظومة المصرفية، إلا أنه لم يصل للمستوى المطلوب ، نظرا لوجود عوامل تدل على ضعف تجسيد هذا المبدئ على أرض الواقع . نذكر منها :

- 1- عدم وجود ميثاق للحوكمة : أول شيء يمكن ملاحظته في مجال حوكمة البنوك في الجزائر هو غياب هيئة مختصة داخل البنك تتولى وضع ميثاق أو دليل موحد يجمع ويلخص الأحكام والنصوص والمبادئ المتعلقة بالحوكمة ، بالإضافة الى السهر على متابعة مدى تطبيق البنوك الجزائرية لهذا الدليل .
  - 2- ضعف فعالية نظام ضمان الودائع المصرفية : يقصد به الخصائص الضرورية التي يجب أن تتوفر في هذا النوع من الأنظمة ، وقد أهمل المشرع الجزائري بعض الخصائص الهامة ، والتي تتبين فيما يلي :
    - أ- انعدام الدور الوقائي : تنص المادة 118 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض على انه "لا يمكن استعمال نظام ضمان الودائع المصرفية إلا في حالة توقف البنك عن الدفع" . ومن هنا يتضح انعدام الدور الوقائي لمؤسسة ضمان الودائع المصرفية في الجزائر ، واقتصار دورها في التدخل في حالة تحقق الخطر المتمثل في توقف البنك عن الدفع الناتج عن انعدام القدرة المالية للبنك ، والوفاء بمستحقات العملاء عند الطلب .
    - ب- انعدام التمويل الحكومي: يتميز نظام ضمان الودائع المصرفي في الجزائر بانعدام التمويل الحكومي، واقتصاره على مساهمة البنوك الأعضاء ، عن طريق المساهمة الأولية في رأس مال الصندوق، بالإضافة إلى دفع أقساط سنوية ، حيث كان من الأجدر أن تساهم الحكومة في تمويله .
- غياب الشفافية والإفصاح : على الرغم مما أكدت عليه لجنة بازل بضرورة التزام البنوك بمبادئ الإفصاح والشفافية ، باعتبار أنها الأساس في إيجاد محيط مصرفي شفاف . يمكن مختلف المتعاملين في السوق المصرفي من أخذ الصورة الأقرب للواقع، لأجل اتخاذ القرارات المصرفية على أساس سليم ، وعلى الرغم أيضا من القوانين التي صيغت في النظام المصرفي الجزائري في هذا الشأن ، إلا أن معظم البنوك لم تستجب لذلك ، متبعة نهج التكتم والامتناع عن نشر البيانات الخاصة بها في الوسط المصرفي حتى من قبل الجهات الإشرافية والرقابية كبنك الجزائر واللجنة المصرفية فكثيرا ما تمنه البيانات عن طالبها بحجة السر المني ، وخوفا من التأثير على درجة تنافسيتهما من قبل البنوك المحلية والأجنبية ، ذلك ما عمل على ضبابية العمل المصرفي في الوسط المصرفي ، متناسية تلك البنوك ما لذلك من دور سلبي .

<sup>1</sup> قويدر بورقبة وآخرون، واقع الحوكمة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري ، مجلة الإقتصاد الحديث والتنمية المستدامة ، المجلد 01، العدد 01، جامعة زيان عاشور الجلفة ، الجزائر ، 2018، ص45.

## المبحث الثاني : عرض وتقييم الدراسات السابقة

من بين أهم الأمور التي تساعد الباحث في الانطلاق في الدراسة هي الاطلاع على الدراسات السابقة من حيث المتغيرات و الطرق الاحصائية المتبعة و النتائج المتوصل اليها .

يتم في هذا المبحث ابراز أهم الدراسات السابقة العربية منها و الأجنبية المتناولة كل من الافصاح الشفاف للمعلومات المالية و الحوكمة المصرفية في البنوك الجزائرية ، لمعرفة النتائج المتحصل عليها و الأدوات المستخدمة في التحليل ، عرضا و تقييما مع المقارنة بينها و بين الدراسة الحالية لابرز أهم الفروقات الموجودة .

**المطلب الأول : عرض الدراسات السابقة التي درست الموضوع باللغة العربية .**

هنالك العديد من الدراسات التي تناولت الجوانب النظرية و المفاهيمية للإفصاح الشفاف و الحوكمة بأنواعها ، عموما نذكر منها :

**الدراسة الاولى : طراد نور الهدى دور الإفصاح الشفاف للمعلومة المالية و أثره على تفعيل الحوكمة البنكية مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر اكاديمي تخصص إقتصاد نقدي وبنكي .**

تناولت هذه الدراسة استكشاف مدى مساهمة الافصاح الشفاف للمعلومة المالية في تفعيل الحوكمة البنكية ، و ذلك من خلال وصف و تحليل العلاقة النظرية بين متغيرات الدراسة ، كما تناولت دراسة تطبيقية للوقوف على واقع الافصاح الشفاف و مدى مساهمة هذا الأخير في تفعيل الحوكمة .

تطرقنا في دراستنا الى الحوكمة المصرفية بخلاف هذه الدراسة التي تحدثت عن الحوكمة البنكية و حوكمة الشركات .

**الدراسة الثانية : حنوف عبدالرحمان دور آليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي و الاداري في البنوك المملوكة للدولة : أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير تخصص ادارة مالية.**

تطرقت هذه الدراسة الى تحليل و تقييم مدى نجاعة آليات الحوكمة في ضوء تعليمات بنك الجزائر في الحد من الفساد المالي و الاداري في البنوك العمومية الجزائرية ، و هذا من خلال استعمال منهجين الوصفي والتحليلي كما توجه في الدراسة الميدانية نحو تحليل بيانات محور مستوى تطبيق آليات الحوكمة و مستوى الفساد المالي و الاداري .

**الدراسة الثالثة : سيدي موسى مسعودة ، بن بلة سمية مدى تطبيق مبدأ الافصاح و الشفافية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية : مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي تخصص تدقيق و مراقبة التسيير .**

في هذه الدراسة تم التطرق الى عموميات حول الافصاح و الشفافية في جزئها النظري ، كما تم اجراء دراسة استبانة لعينة من الموظفين بمختلف المؤسسات الاقتصادية في ولاية ادرار و كذا عينة من الأساتذة الجامعيين بالجامعة .

تحدثت هذه الدراسة حول العلاقة بين الافصاح و الشفافية في المؤسسات الاقتصادية ، و هذا كان منطلق الدراسة التي قمنا بها حيث ابرزنا بعد مفهوم الافصاح الشفاف للمعلومات المالية ، الأثر الناتج عنها في تفعيل الحوكمة المصرفية في البنوك الجزائرية .

**الدراسة الرابعة : ملين تغليسية مساهمة مبادئ حوكمة الشركات في الافصاح عن معلومات مالية ذات جودة:**

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص محاسبة ، مراجعة و تدقيق .

تحدثت هذه الدراسة عن مدى تأثير تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تحسين مستوى الإفصاح عن معلومات مالية ذات جودة في شركات المساهمة الجزائرية عن طريق اتباع منهج وصفي تحليلي في الجانب النظري منها، ثم القيام بدراسة ميدانية على عينة من شركات المساهمة بالاستعانة باستبيان أعد لهذا الغرض .

أبرزت هذه الدراسة العلاقة بين الإفصاح المحاسبي و حوكمة الشركات و جودة المعلومات المالية المفصوح عنها و هذا ما أدى بنا الى التوجه نحو ابراز ماهية الإفصاح الشفاف للمعلومات المالية ، اضافة الى ذلك مبادئ الحوكمة عموما  
المطلب الثاني : عرض الدراسات السابقة التي درست الموضوع باللغة الأجنبية

### الدراسة الأولى: (AKSU, KOSEDAG, 2003) : Transparency and disclores scores and their determinants in the Istanbul Stock Exchange"

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تقييم ممارسات الشفافية و الإفصاح لأكثر 52 شركة وأكثرها سيولة في بورصة اسطنبول للأوراق المالية، بناء على تقاريرها السنوية ومواقعها الإلكترونية، حيث توصل الباحث إلى أن نسبة توافر مبادئ الشفافية وجودة الإفصاح للشركات التركية معتدلة في أفضل الأحوال، مع تسجيل أعلى وأدنى الدرجات في فئتي الإفصاح المالي ومجلس الإدارة على التوالي، كما تشير النتائج أيضا إلى ضعف إفصاح الشركات التركية للمعلومات في تقاريرها السنوية وكذلك في مواقعها الإلكترونية، حيث أن الشركات التركية تعتمد في إعداد تقاريرها المالية على المعايير المحاسبية التي تنص عليها وتؤكد مبادئ حوكمة الشركات. فقد أكد الباحثان على ضرورة زيادة مستوى كمية الإفصاح ونوعيته في التقارير السنوية، وكذلك في مواقع المصارف عبر الإنترنت، كما يتعين مراعاة الآليات التي تكفل جودة الإفصاح والشفافية، حيث لا بد من تحديد الأطر التنظيمية المحلية والدولية، التي تلقي الضوء على أدنى مستوى من الإفصاح المطلوب للشركات .

تطرقت كل من هذه الدراسة ودراستنا إلى موضوع الإفصاح والشفافية، إلا أن هذه الدراسة تناولت تقييم ممارسات الإفصاح والشفافية لأكثر الشركات في بورصة اسطنبول، أما الدراسة الحالية فتناولت الحوكمة المصرفية الجيدة من خلال توفر عنصر الإفصاح والشفافية وتم إسقاط الدراسة التطبيقية على مستوى البنك الجزائري المتمثل في بنك البركة الجزائري.

الدراسة الثانية : فلوران ليدونتي (Florent LEDENTU)

### Système de gouvernance d'entreprise et présence d'actionnaires de contrôle: Le cas Suisse

قام الباحث بإعداد هذه الدراسة بهدف تحليل نوعية الحوكمة الممارسة والمطبقة في الشركات المدرجة في البورصة السويسرية اعتمادا على أهم الآليات التي تسمح بحماية حقوق ومنافع المساهمين، بدءا بتقديم الإطار النظري للحوكمة ثم تحليل وضعيات وتطور هيكل الملكية للشركات السويسرية من سنة 1997 إلى غاية سنة 2002 ، ثم دراسة تطبيق آليات الحوكمة على عينة من الشركات المدرجة في البورصة السويسرية .

توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج تؤكد هيمنة كبار المساهمين على الشركات، كما مكن تحليل آليات الحوكمة داخل الشركات الباحث أيضا من التأكيد على التطور المستمر لمؤشر الشفافية في تطور مستمر وهذا راجع إلى إلزام

الشركات باعتماد مختلف المعايير المحاسبية وعلى رأسها الإفصاح عن المعلومات المالية. من وجهة نظر الباحث فإن تحسين مستويات الحوكمة مرهون ومرتبطة بخلق توازن بين مختلف قوى المساهمين وهذا برفع مستوى الرقابة الممارسة على مجلس الإدارة من قبل الأطراف أصحاب المصلحة لتخفيض مشكل عدم تماثل المعلومات.

#### خلاصة الفصل :

من خلال الدراسة النظرية التي تناولناها في هذا الفصل، نرى بأن الإفصاح الشفاف للمعلومات المالية له دور فعال في تحقيق أهداف الحوكمة ، من خلال امداد المستثمرين و الدائنين بالمعلومات المالية و المحاسبية ، ما يساعد على نجاح الأداء في ادارة الأموال بطريقة اقتصادية تهدف الى تنمية حقوق المساهمين . هذا ما أدى بالبنوك الى تبني نظام الحوكمة المصرفية لما يتضمنه من سمات تكمن في زيادة جذب الاستثمارات ، تيسير الحصول على التمويل المالي و بتكلفة اقل ، تحسين درجة الثقة مع الأطراف المتعاملة مع المصرف إضافة إلى الحد من الفساد في المصارف .

## الفصل الثاني:

دراسة التقارير المالية السنوية لبنك البركة

الجزائري خلال الفترة : 2019 / 2017

## الفصل الثاني: دراسة حالة بنك البركة التقارير السنوية.

تمهيد :

بعد الدراسة النظرية التي قمنا بها في الجزء الأول من الدراسة و لنفس الهدف المبتغى وجب الوقوف على واقع الإفصاح الشفاف للمعلومات المالية و مدى تطبيقه في البنوك الجزائرية و كعنصر تجربة تم التطرق الى بنك البركة الجزائري ، كذا التعرف على مظاهر الحوكمة المصرفية و مستوى تأثير إفصاح المعلومات المالية ، الحاسبية و القانونية على تفعيلها.

## المبحث الأول : دراسة حالة بنك البركة الجزائري

في هذا المبحث تم ادراج مطلبين يسعى أولهما الى التعريف ببنك البركة الجزائري و الثاني الى تسليط الضوء على مظاهر الافصاح الشفاف و الحوكمة المصرفية في بنك البركة الجزائري .

## المطلب الأول : التعريف ببنك البركة الجزائري :

## أولا : تعريف بنك البركة الجزائري:

يعتبر بنك البركة الجزائري أول نموذج للبنوك الاسلامية في الجزائر ، وهو يحاول تطبيق أحكام الشريعة الاسلامية في تعاملاته المصرفية مثل عدم التعامل بالربا أخذ وعطاء ، أو نوعية المشاريع التي يقوم بتمويلها ، كما يقدم بنك البركة الجزائري مختلف التمويلات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يدعم نشاطها وتطورها .

بنك البركة الجزائري هو أول بنك إسلامي في الجزائر برأس مال مختلط (عام و خاص)، تم إنشائه في 20 ماي 1991 برأس مال 500.000.000 دج، و بدأ بمزاولة نشاطاته بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991؛

أما فيما يخص المساهمين، فهما:

مجموعة البركة المصرفية (البحرين)

بنك الفلاحة و التنمية الريفية (الجزائر)

في إطار قانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003، فللبنك الحق في مزاولة جميع العمليات البنكية من تمويلات و استثمارات و ذلك موافقتا مع مبادئ أحكام الشريعة الإسلامية .

ثانيا : أهم المراحل التي مر بها بنك البركة الجزائري :

1991 تأسيس بنك البركة الجزائري.

1994 الاستقرار والتوازن المالي للبنك

- 1999 المساهمة في تأسيس شركة التأمينات "البركة و الأمان"
- 2000 المرتبة الأولى بين البنوك ذات الرأس المال الخاص
- 2002 إعادة الانتشار في قطاعات جديدة في السوق بالخصوص المهنيين والأفراد
- 2003 إنشاء شركة للترقية العقارية " دار البركة" برأسمال 1.550.000.000 دينار جزائري
- 2006 زيادة رأسمال البنك إلى 5،2 مليار دينار جزائري.
- 2009 زيادة ثانية لرأسمال البنك إلى 10 مليار دينار جزائري.
- 2015 إنشاء معهد للبحوث والتدريب في الصيرفة الإسلامية (IRFI)
- 2015 إنشاء شركة للخبرات العقارية " SATEC IMMO" برأس مال قدره 15.000.000 دينار جزائري
- 2016 الريادة في مجال التمويل الاستهلاكي على مستوى القطر الجزائري
- 2017 زيادة ثالثة لرأسمال البنك إلى 15 مليار دينار جزائري.
- 2018 أحسن مصرف إسلامي في الجزائر للسنة السادسة على التوالي (تصنيف GlobalFinance )
- 2018 من بين أحسن وحدات مجموعة البركة المصرفية من حيث المردودية
- 2019 من أبرز البنوك على مستوى الساحة المصرفية الجزائرية.
- 2020 زيادة رابعة لرأسمال البنك إلى 20 مليار دينار جزائري.

يتلقى البنك الودائع من الأفراد والمؤسسات ويفتح ثلاثة أنواع من الحسابات بالدينار الجزائري أو بالعملة الصعبة وهي:

حساب الشيكات: تسهيل معاملات الأفراد و المؤسسات؛

-حساب التوفير: تشجيع صغار المدخرين، حيث الحد الأدنى للرصيد هو 2000 دج؛

-حساب الاستثمار غير المخصص: لاستثمار الأموال الكبيرة، حيث الحد الأدنى للرصيد هو 12.222 دج.

ثالثا : مهام مجلس الإدارة :

يتكون مجلس إدارة بنك البركة الجزائري من رئيس المجلس و 11 عضوا، و من بين المهام الرئيسية لمجلس الإدارة هي:

-تحديد استراتيجية البنك

-تحديد طريقة تنظيمها

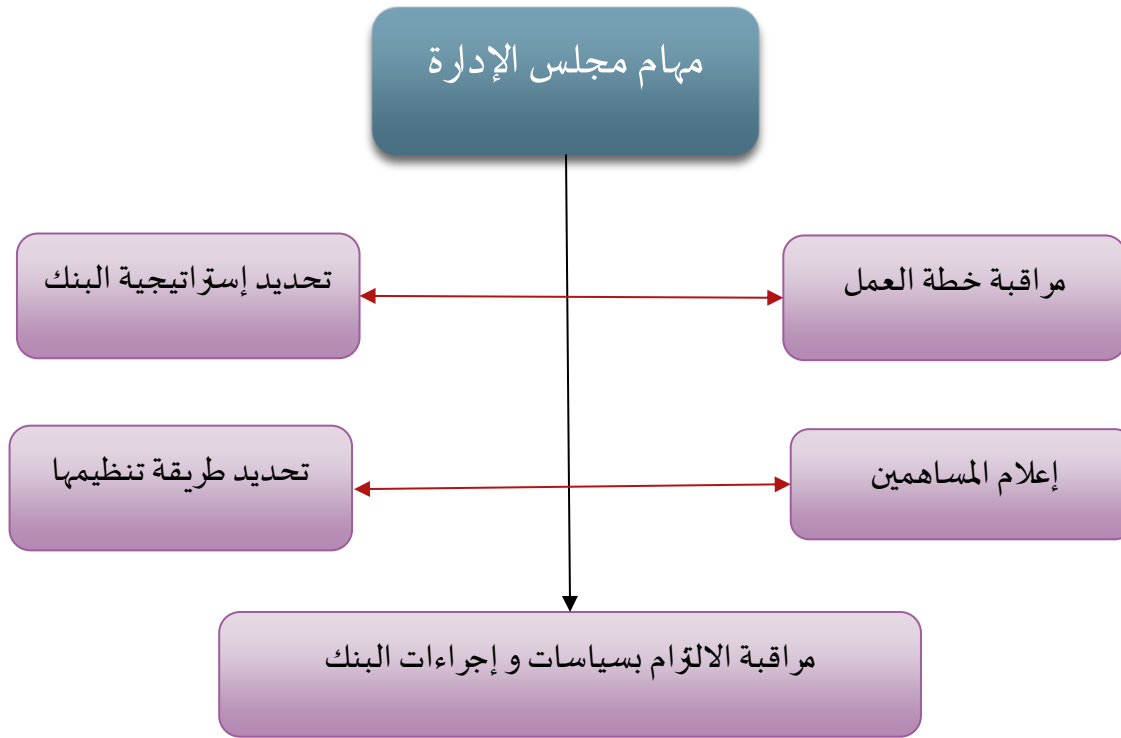
-مراقبة خطة العمل من خلال التأكد من توافقها مع الاستراتيجية المحددة من قبل مجموعة البركة المصرفية

-مراقبة الالتزام بسياسات وإجراءات البنك

-إعلام المساهمين من خلال اصدار تقارير متنوعة.

و يتضح ذلك من خلال الشكل الموالي :

الشكل ( 1-2 ) : مهام مجلس الإدارة



المصدر: من اعداد الطالبين بناء على المعلومات السابقة

## رابعاً : الهيكل التنظيمي :

يدير بنك البركة الجزائري مجلس إدارة يتكون من ستة مساعدين مشرفين على مختلف المديريات وأهمها :

-المديرية العامة المكلفة بكل المعلومات التكنولوجية والتطوير، والمكلفة بالاتصال والنقدية

-المديرية العامة المكلفة بالاستغلال وبنك التجزئة؛

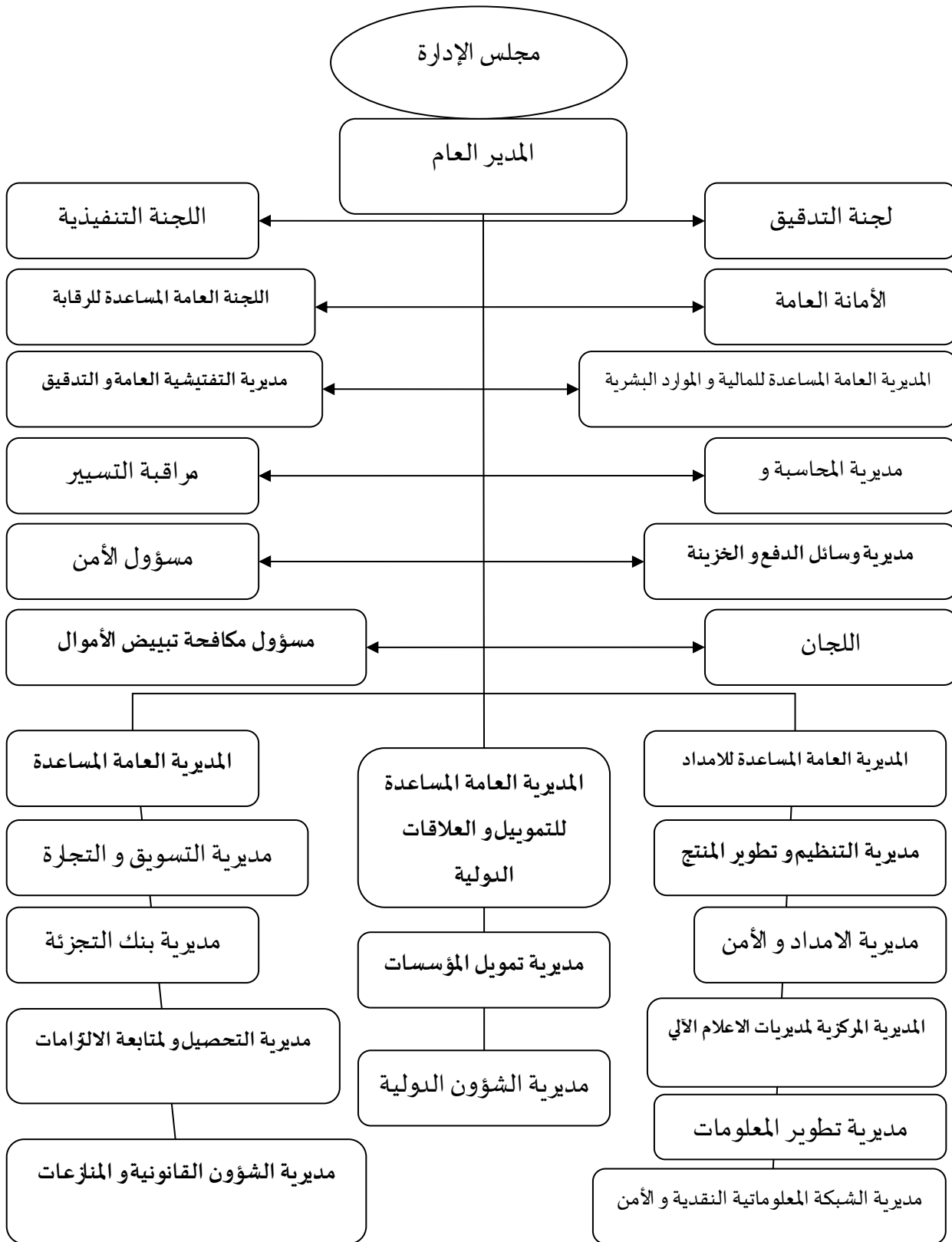
المديرية العامة المكلفة بالموارد السرية وتنقسم إلى مديرية الموارد البشرية والوسائل، مديرية تسيير وتطوير الممتلكات،

ومديرية التمويل؛

- المديرية العامة المكلفة بالتمويل و العلاقات الدولية .

وتمت هيكله بنك البركة الجزائري كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-2) : الهيكل التنظيمي لبنك البركة المصدر: من إعداد الطالبين حسب موقع بنك البركة



خامسا : خصائص البنك :

يتميز بنك البركة بعدة مميزات وخصائص هي كالتالي :

1- بنك مشاركة :

يعتمد بنك البركة على المبادئ التي نصت عليها الشريعة الاسلامية في باب احكام المعاملات المالية ، والتي اطرها الفقهاء والمفكرون والمسلمون ضمن اطار اسموه بنظام المشاركة ، وهو بذلك يعتمد في عملياته التي يقوم بها على احترام احكام الشريعة الاسلامية سواء ما تعلق منها بعلاقته مع المودعين والمتولين او ما تعلق منها بأنشطته المصرفية و الاستثمارية والتمويلية .

2- بنك مختلط :

بما ان بنك البركة الجزائري مؤسس برأس مال مختلط بين شركة خاصة عربية وبنك عمومي جزائري ، فهو يشكل حالة إستثنائية ونادرة في عالم بنوك المشاركة الناشطة على الساحة الدولية والتي يعود اغلبها لرأس المال الخاص اذا استثنينا بنك التنمية الإسلامي الذي يعتبر مؤسسة مالية دولية.

3- بنك ينشط في بيئة مصرفية تقليدية :

يعمل بنك البركة في بيئة خاضعة بالكامل للأطر والنظم الرقابية التي يعتمدها بنك الجزائر والمبنية على أسس ربوية مخالفة تماما لمبادئ البنك والقيم التي انشئ في ضوئها ، ان هذا الأمر يجعل بنك البركة الجزائري يشكل استثناء عن القاعدة العامة للنظام المصرفي الجزائري باعتبار ان كل البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر تتبع النمط المصرفي التقليدي القائم على الربا.

سادسا : أهداف بنك البركة الجزائري :

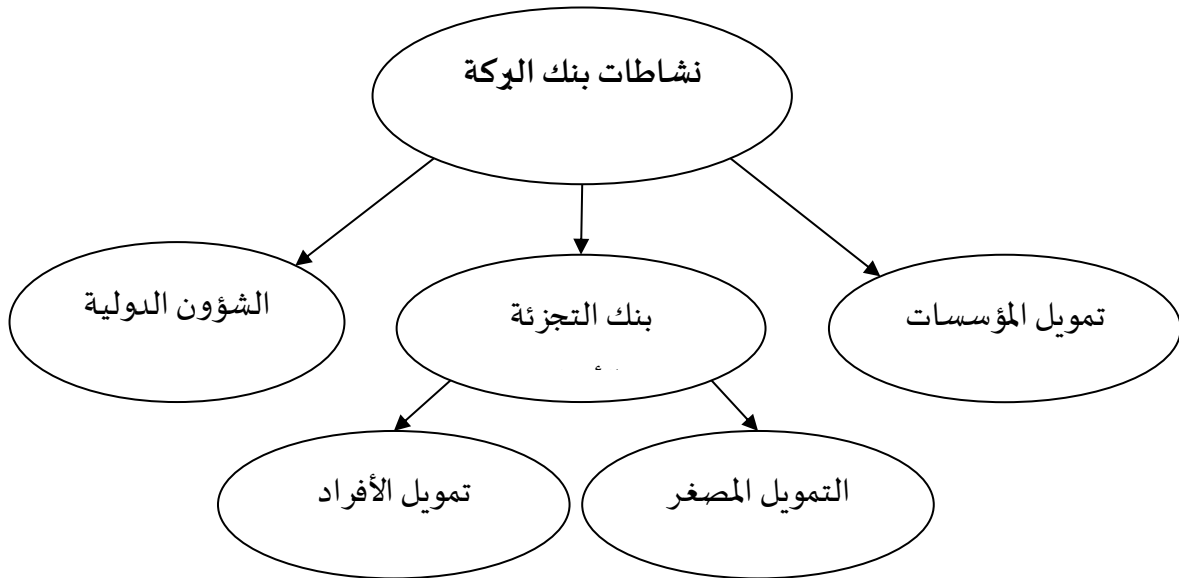
الهدف من انشاء البنك هو تغطية الإحتياجات الاقتصادية في ميدان الخدمات المصرفية وأعمال التمويل والاستثمار المنضمة على غير اساس الربى وتشمل تلك الغايات على وجه الخصوص ما يلي :

- تحقيق ربح حلال من خلال استقطاب الموارد وتشغيلها بالطرق الاسلامية وبأفضل العوائد بما يتفق مع ظروف العصر ويراعي القواعد الاستثمارية السليمة .
- تطوير وسائل جذب الأموال والمدخرات وتشجيع التوفير العائلي وتوجيهه نحو المشاركة في الاستثمار بالأسلوب المصرفي الإسلامي غير الربوي من أجل دفع التنمية الاقتصادية .
- توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة ولا سيما تلك القطاعات البعيدة عن اماكن الافادة من التسهيلات المصرفية التقليدية .
- القيام بكافة الأعمال الاستثمارية والتجارية مع دعم صغار المستثمرين والحرفيين .
- تلقي الزكاة وقبول الهبات والإشراف على انفاقها في المجالات الاجتماعية المخصصة لها وحسب الغايات المعتمدة .
- التوسع على مستوى التراب الوطني والمساهمة في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني والبحث عن مجالات أخرى لجذب الزبائن .

سابعاً: نشاطات بنك البركة:

- تمويل المؤسسات
- بنك التجزئة للأفراد
- أ- التمويل المصغر
- ب- تمويل الأفراد
- الشؤون الدولية

الشكل: (2 - 3) نشاطات بنك البركة



المصدر: من إعداد الطالبين حسب موقع بنك البركة

المطلب الثاني : مظاهر الإفصاح الشفاف و الحوكمة المصرفية في بنك البركة الجزائري :

أولا : ممارسات الحوكمة في بنك البركة :

يولي بنك البركة الجزائري اهتماما كبيرا لممارسات الحوكمة المصرفية السليمة، كما يلتزم مجلس إدارة البنك بتطبيق أعلى معايير الأداء المهنية على نشاطات البنك.

وفي هذا المجال و بناء على توصيات مجموعة البركة المصرفية، قام البنك بتشكيل لجنة التدقيق في سنة 2004 وتم تشكيل هيئة الرقابة الشرعية للبنك في سنة 2008 و لجنة إدارة المخاطر في سنة 2011 اما مجلس الإدارة فإنه يحرص على التطبيق الحسن لإستراتيجية البنك.

تتجسد الحوكمة في بنك البركة من خلال الهياكل التنظيمية التالية:

1 – مجلس الإدارة :

و ينقسم الى لجتين :

أ-لجنة التدقيق .

ب-لجنة المخاطر .

2- بيئة الضبط والرقابة :

أ – فروع بيئة الضبط والرقابة :

-انظمة الضبط والرقابة الداخلية .

-الإلتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية .

-الرقابة الداخلية .

-التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي .

-التدقيق الخارجي .

ب- أنواع بيئة الضبط والرقابة :

● المراقبة الدائمة :

تعتمد المراقبة الدائمة على فريق من المراقبين، كل واحد منهم مكلف بمراقبة فرع ( أو فرعين صغيرين ) بصفة

دائمة حسب منهاج محدد مسبقا.

● المراقبة الدورية :

تبعاً لمخطط المراقبة لسنة 2013 ، المصادق عليه من طرف لجنة التدقيق، فإن تدخلات مديرية التفتيش والتدقيق

تمت على مستوى مختلف الفروع والهياكل المركزية، في شكل مهام شاملة، مهام موضوعية، مهام

سريعة، مهام دقيقة ومهام دعم لفرق الرقابة الخارجية. إضافة إلى ذلك، تم تنفيذ خلال السنة مهمة مستمرة

وهامة حول مختلف المواضيع المتعلقة بالمحاسبة، الجباية ، المالية أو التنظيمية

### • مكافحة تبييض الأموال :

لقد خضعت الإجراءات المتعلقة بتبييض الأموال إلى عملية تدقيق من طرف محافظي الحسابات، امتثالا لطلب المجموعة المتعلق بإسناد هذه المهمة لمدققين خارجيين مرة في السنة. كما قام البنك بإدراج عملية تدقيق هذه الإجراءات ضمن برنامج المراقبة. وفي هذا الإطار قام أعضاء المفتشية العامة و التدقيق الداخلي خلال نشاط 2013 بعدة مهمات خاصة شملت جميع فروع البنك. إن الهدف من عمليات المراقبة هذه، هو التأكد من احترام و تطبيق أهم الإجراءات المتعلقة بتبييض الأموال، منها تحديد و معرفة العملاء، و كذا مراقبة عمليات الدفع و السحب النقدي للمبالغ الكبيرة.

### 3- بازل 2 :

في إطار السياسة المنتهجة من طرف مجموعة البركة المصرفية ، يقوم البنك كل ثلاثة أشهر بحساب نسبة McDonough، حيث بينت هذه الحسابات استمرارية متانة كفاية رأس مال البنك . ومن جهة أخرى ، فقد وضع البنك كل المخاطر تحت المجهر وذلك من أجل تقوية جهاز الحيطرة اتجاه إجراءات القروض .

### 4 – ادارة المخاطر:

تعتبر إدارة المخاطر من المهام التي تتولاها المديرية إدارة المخاطر، حيث كانت مكثفة و متعددة خلال سنة 2013. وتنقسم المديرية إلى ثلاث أقسام هي :

-قسم "مخاطر الائتمان ومتابعة التعثرات".

-قسم "مخاطر التشغيل و الشريعة "

-قسم " مخاطر السيولة، السوق، هامش الربح و مخاطر أخرى . "فيما يلي وصف موجز للنشاط:

-تنقيط الشركات

-التركيز حسب قطاع النشاط

-دراسة المخاطر التشغيلية.

-اختبارات الإجهاد

-تثبيت الحدود الائتمانية للعملاء

ثانيا : الأطراف المستفيدة من المعلومات المالية للإفصاح الشفاف :

بالنسبة للمستثمرين الحاليين والمحتملين لبنك البركة الجزائري تفيد المعلومات المحاسبية المستثمر في :

-تحديد مستوى توزيعات الأرباح الماضية والحالية والمستقبلية، وأي تغيير في أسعار أسهم بنك البركة الجزائري.

-المعلومات تساعد المستثمر في تقييم كفاءة إدارة بنك البركة الجزائري.

-تقييم سيولة بنك البركة الجزائري، وتقييم سهم بنك البركة الجزائري بالمقارنة مع أسهم البنوك الأخرى.

بالنسبة لموظفي بنك البركة الجزائري:

يحتاج موظفو بنك البركة الجزائري إلى المعلومات المحاسبية لمعرفة مدى الأمان الوظيفي، ومدى التحسن الوظيفي المتوقع في المستقبل، بالإضافة إلى أن المعلومات تساعد في تعزيز مطالب الموظفين بتحسين أوضاعهم الوظيفية .

بالنسبة لمقرضي بنك البركة الجزائري :

يحتاج مقرضو بنك البركة الجزائري إلى المعلومات المحاسبية لمساعدتهم في تقدير قدرة بنك البركة الجزائري على توفير النقدية اللازمة لسداد أصل القرض والفوائد المستحقة عليه في الوقت المناسب

. بالنسبة للموردين والدائنين التجاريين لبنك البركة الجزائري :

تحتاج هذه الفئة إلى المعلومات المحاسبية لتساعدهم في تحديد ما إذا كانت المبالغ المطلوبة لهم ستدفع عند الاستحقاق، وما إذا كان بنك البركة الجزائري سيكون عميل جيد قادر على تسديد ديونه .

بالنسبة لعملاء بنك البركة الجزائري :

إن عملاء بنك البركة الجزائري بحاجة إلى المعلومات للتنبؤ بالوضع المستقبلي لبنك البركة الجزائري وقدرته على الاستمرارية، خصوصا عندما يكون لها ارتباط طويل الأجل معه.

بالنسبة للحكومة:

تستخدم الحكومة المعلومات المحاسبية لغرض التأكد من مدى التزام بنك البركة الجزائري بالقوانين والتشريعات، وأيضا لتقدير الضرائب المختلفة على البنك، وتحديد مدى قدرة بنك البركة الجزائري على تسديد هذه الضرائب ومدى المساهمة العامة للبنك في الاقتصاد الوطني .

بالنسبة لجمهور بنك البركة الجزائري :

حيث يمكن للبيانات المالية المفصّل عنها من طرف بنك البركة الجزائري أن تساعد جمهوره بتزويدهم بمعلومات حول الإتجاهات والتطورات الحديثة في نمو بنك البركة الجزائري ومدى تنوع نشاطاته.

## المبحث الثاني: تحليل ومناقشة معطيات الدراسة التطبيقية.

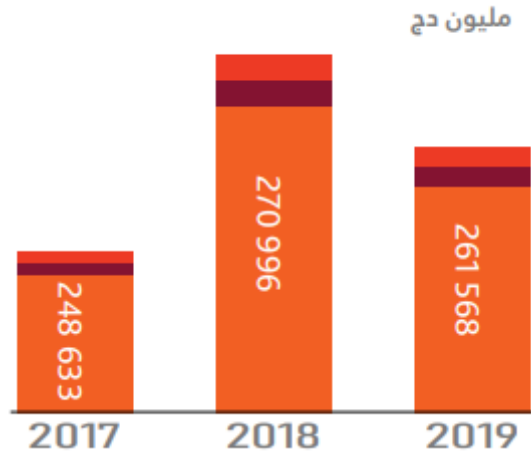
تم التطرق في هذا المبحث إلى مطلبين ، المطلب الأول يعالج معطيات الدراسة المقدمة من طرف بنك البركة الجزائري ، أما في المطلب الثاني قمنا بمناقشة نتائج الدراسة .

## المطلب الأول : تحليل معطيات الدراسة.

أولا :تطور الأرقام الهامة .

أ- مجموع الميزانية للسنوات (2019-2017) .

الشكل (2-4): مجموع الميزانية

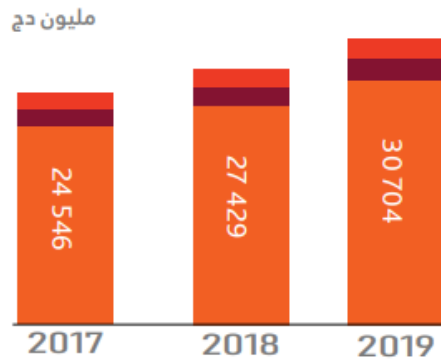


المصدر: من إعداد الطالبين حسب التقارير السنوية لموقع بنك البركة 2019

تقدر بـ 261 568 مليون دج عند نهاية 2019 مسجلة بذلك انخفاض قدره 428 9 مليون دج أي بنسبة 4% مقارنة بالسنة المالية 2018 و +5,20% مقارنة بالسنة المالية 2017.

ب- حقوق الملكية للسنوات (2019-2017) .

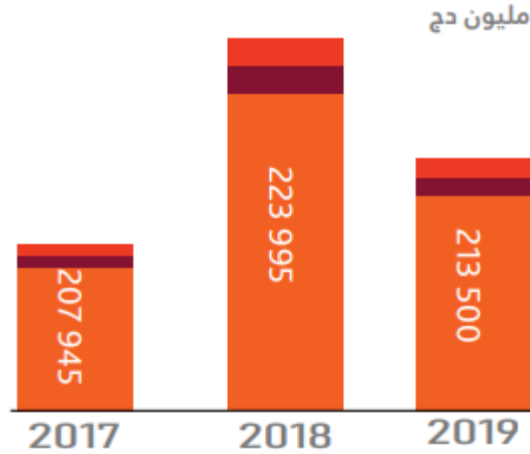
الشكل (2-5): حقوق الملكية



المصدر: من إعداد الطالبين حسب التقارير السنوية لموقع بنك البركة 2019

. يقدر مجموع حقوق الملكية بـ 30 704 مليون دج مقابل 27 429 مليون دج بالنسبة لسنة 2018 أي زيادة تقدر بـ 3 275 مليون دج حيث تمثل نسبة +12% و 6 158 مليون دج أي بنسبة +25,09% مقارنة بالسنة المالية 2017.  
ج- الودائع للسنوات (2019-2017):

الشكل (2-6): قيمة الودائع :

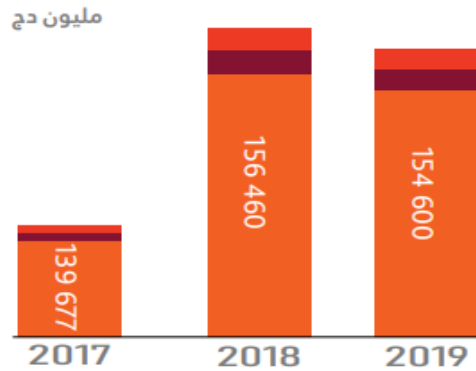


المصدر: من إعداد الطالبين حسب التقارير السنوية لموقع بنك البركة 2019

بلغت موارد الزبائن في شكل حسابات تحت الطلب وحسابات الادخار والودائع لأجل 213 500 مليون دج مسجلة بذلك انخفاض قدره 10 495 مليون دج أي بنسبة -4,69% مقارنة بالسنة المالية 2018 و +2,67% مقارنة بالسنة المالية 2017.

د- التمويلات للسنوات (2019-2017):

الشكل (2-7): التمويلات

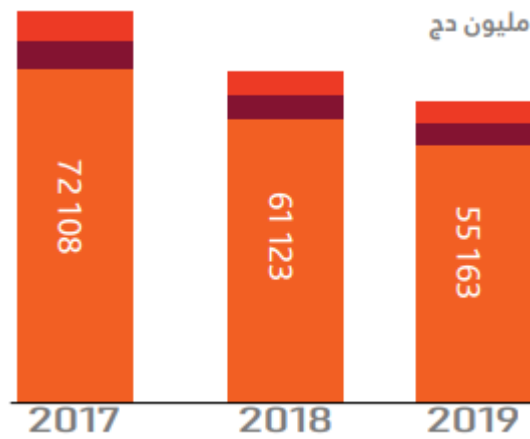


المصدر: من إعداد الطالبين حسب التقارير السنوية لموقع بنك البركة 2019

انخفض رصيد التمويلات الممنوحة للزبائن بمبلغ 1 860 مليون دينار أي بنسبة -1% مقارنة مع السنة المالية الفارطة لتستقر في حدود 600 145 مليون دج نهاية سنة 2019 مسجلة زيادة قدرها 14 923 مليون دج أي بنسبة +10,68% مقارنة بالسنة المالية 2017.

هـ- خارج الميزانية للسنوات (2019-2017)

الشكل (2-8): خارج الميزانية

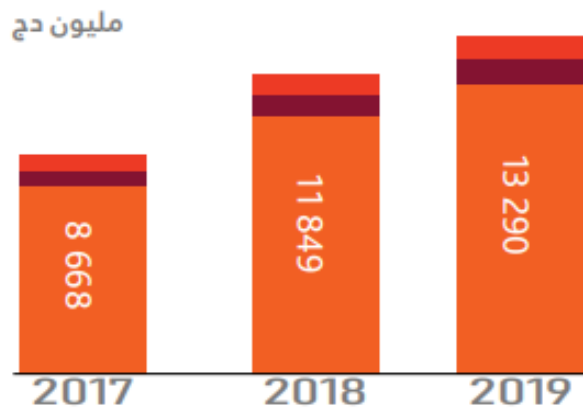


المصدر: من إعداد الطالبين حسب التقارير السنوية لموقع بنك البركة 2019

يقدر بـ 55 163 مليون دج ، مقابل 61 123 مليون دج بالنسبة لسنة 2018 أي انخفض بـ 5 960 مليون دج بنسبة -11% و -23,50% مقارنة بالسنة المالية 2017.

و- الإيراد المصرفي الصافي للسنوات (2019-2017)

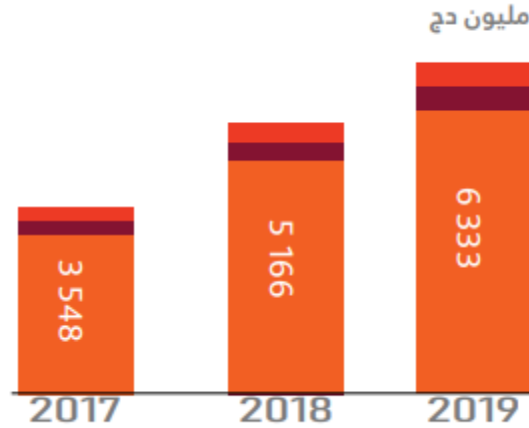
الشكل (2-9): الإيراد المصرفي



المصدر: من إعداد الطالبين حسب التقارير السنوية لموقع بنك البركة 2019

يقدر بـ 13 290 مليون دج، مقابل 11 849 مليون دج بالنسبة لسنة 2018 أي بنسبة +11% و 8 668 مليون دج بالنسبة لسنة 2017 أي زيادة قدرها 622 4 مليون دج أي بنسبة +53,32% مقارنة بالسنة المالية 2017 .  
 ز- نتيجة السنة المالية للسنوات (2019-2017):

الشكل ( 2 - 10 ): نتيجة السنة المالية



المصدر: من إعداد الطالبين حسب التقارير السنوية لموقع بنك البركة 2019

تقدر نتيجة السنة المالية بـ 6 333 مليون دج مقابل 5 166 مليون دج بالنسبة لسنة 2018 و 3 548 مليون دج سنة 2017 مسجلة بذلك زيادة قدرها بـ 2 785 مليون دج خلال السنوات الثلاث الأخيرة أي بنسبة +78,490%.

ثانيا: معلومات محاسبية :

أ- الأصول:

الجدول (1-2): تطور حجم عناصر الأصول لسنتي 2018 و 2019 لبنك البركة

ب كيلو دج		البند	
السنوات المالية	2018		
105 021 946	95 745 974	1 الصندوق، بنك الجزائر، مركز الصكوك البريدية	
0	0	2 أصول أخرى ممسوكة لأغراض تجارية	
0	0	3 أصول مالية قابلة للبيع	
2 299 974	1 547 484	4 تمويلات ممنوحة للمؤسسات مالية	
154 159 890	153 053 279	5 تمويلات ممنوحة للزبائن	
0	0	6 أصول مالية ممسوكة الى غاية تاريخ الاستحقاق	
1 371 219	2 185 142	7 ضرائب جارية -أصول	
234 347	261 635	8 ضرائب مؤجلة-أصول	
1 904 003	2 208 277	9 أصول أخرى	
563 965	568 016	10 حسابات التسوية	
1 720 806	1 720 874	11 المساهمة في شركات، مؤسسات و وحدات	
0	0	12 عقارات مخصصة كودائع	
3 719 679	4 264 721	13 أصول ثابتة	
0	12 767	14 أصول غير ثابتة	
0	0	15 فارق الاقتناء	
<b>270 995 828</b>	<b>261 568 166</b>	<b>مجموع الأصول</b>	

المصدر: من إعداد الطالبين حسب موقع بنك البركة

يبين الجدول أعلاه انخفاض حجم عناصر أصول ميزانية بنك البركة الجزائري خلال السنتين 2018 و 2019 ، حيث نلاحظ من خلاله أن قيمة اجمالي الأصول قد عرفت انخفاضا خلال سنة 2019 حيث بلغت في سنة 2018 قيمة 270995828 آلاف دج لتبلغ سنة 2019 قيمة 261568166 آلاف دج.

أما من ناحية التحليل الأفقي لعناصر الأصول فقد مثلت النقدية ما قيمته 105021946 آلاف دج سنة 2018 لتتخف بقيمة 9275972 آلاف دج سنة 2019 لتبلغ قيمة 95745974 آلاف دج ، أما الأصول الأخرى الممسوكة لأغراض تجارية أو القابلة للبيع فلم تسجل أي قيمة في السنتين ، أما فيما يخص التمويلات الممنوحة لمؤسسات مالية فقد سجلت قيمة 2299974 آلاف دج في سنة 2018 لتتخف بقيمة 752490 آلاف دج في سنة 2019 لتبلغ

قيمة 1547484 آلاف دج ، أما التمويلات الممنوحة للزبائن فقد بلغت سنة 2018 قيمة 154159890 آلاف دج لتتخفف في سنة 2019 الى 153053279 .

كما نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الأصول المالية المسوكة الى غاية تاريخ الاستحقاق وعقارات مخصصة كودائع لم تسجل أي قيمة خلال السنتين ، أما فيما يتعلق بإجمالي الضرائب الجارية والمؤجلة 1605566 آلاف دج خلال 2018 لترتفع خلال سنة 2019 لتبلغ 2446777 آلاف دج أما الأصول الأخرى فقد بلغت سنة 2018 قيمة 1904003 آلاف دج لترتفع سنة 2019 إلى 2208277 آلاف دج ، أما حسابات التسوية فنلاحظ ارتفاع من سنة 2018 الى 2019 بقيمة 4051 آلاف دج ، أما فيما يخص مساهمات في شركات مؤسسات و وحدات فقد ارتفعت بنسبة طفيفة قدرت ب 68 آلاف دج في سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 .

أما إجمالي الأصول الثابتة والغير ثابتة فقد بلغ في سنة 2018 اجمالي 3719679 آلاف دج لترتفع سنة 2019 بقيمة 557809 آلاف دج لتبلغ قيمة 4277488 آلاف دج ، لنصل في الأخير لفارق الاقتناء والذي لم يسجل أي قيمة في السنتين 2018 و 2019 .

ب- الخصوم

الجدول(2-2) : تطورات عناصر الخصوم لسنتي 2018 و 2019 لبنك البركة الجزائري

ب كيلو دج

السنوات المالية		البند	
2018	2019		
0	0	البنك المركزي	1
111 220	31 363	ديون اتجاه المؤسسات	2
176 343 367	171 491 393	ديون اتجاه الزبائن للزبائن	3
47 540 639	41 976 829	ديون ممثلة بسند	4
2 985 429	2 701 235	ضرائب جارية-خصوم	5
0	0	ضرائب مؤجلة-خصوم	6
13 684 771	12 553 823	خصوم أخرى	7
2 901 047	2 109 586	حسابات التسوية	8
749 563	856 859	مؤونات على المخاطر و لتكاليف	9
0	0	عانات.عتاد و اعانات أخرى استثمارات	10
3 431 939	3 612 329	صندوق المخاطر المصرفية	11
0	0	ديون مرتبطة	12
15 000 000	15 000 000	رأس المال الاجتماعي	13
0	0	علاوة على رأس المال	14
2 157 459	3 968 943	الاحتياطات	15
0	0	فارق التقييم	16
894 672	894 672	فارق اعادة التقييم	17
29 150	37 888	نتيجة مرحلة (+/-)	18
5 166 572	6 333 245	نتيجة السنة المالية (+)	19
<b>270 995 828</b>	<b>261 568 166</b>	<b>مجموع الخصوم</b>	

المصدر: من إعداد الطالبين حسب التقارير السنوية لموقع بنك البركة 2019

يبين الجدول أعلاه تطور حجم عناصر خصوم ميزانية بنك البركة خلال السنتين 2018 و 2019 ، حيث نلاحظ من خلاله أن قيمة اجمالي الخصوم قد عرفت إنخفاض بقيمة 9427662 ألف دج حيث بلغت في سنة 2018 قيمة 270995828 ألف دج أما في سنة 2019 بلغت قيمة 261568166 ألف دج أما من ناحية التحليل الأفقي لعناصر الخصوم فقد بلغت الديون بأنواعها ما قيمته 223995226 ألف دج في سنة 2018 لتعرف انخفاضا في سنة 2019 بقيمة 10495641 ألف دج لتبلغ ما قيمته 213499585 ألف دج ، أما فيما يتعلق بإجمالي الضرائب الجارية والمجلة فقد سجلت في سنة 2018 قيمة 2985429 ألف دج لتتخفف في سنة 2019 الى 2701235 ألف دج ، أما فيما يخص الخصوم الأخرى فقد عرفت انخفاضا بقيمة 1130948 ألف دج من سنة 2018 الى 2019 .

كما نلاحظ في الجدول اعلاه ان قيمة حسابات التسوية عرفت إنخفاضا محسوسا بقيمة 791461 ألف دج ، أما بالنسبة لعناصر الأموال الخاصة نلاحظ أن مؤونات الأخطار والتكاليف قد عرفت ارتفاعا بقيمة 107296 ألف دج ، بالنسبة لرؤوس الأموال لمواجهة المخاطر المصرفية فقد عرفت ارتفاعا بقيمة 180390 ألف دج ، أما فيما يخص رأس المال الإجتماعي فقد تساوت السنتين 2018 و 2019 لتسجل قيمة 15000000 ألف دج ، فيما يتعلق بالعلاوة على رأس المال فلم يسجل البنك أي قيمة خلال السنتين ، أما من ناحية الاحتياطات فقد بلغت قيمة 2157459 في سنة 2018 لترتفع في سنة 2019 إلى 3968943 ألف دج ، كما نلاحظ أيضا من خلال الجدول أعلاه أن البنك لم يسجل أي قيمة بالنسبة لفارق التقييم خلال السنتين 2018 و 2019 ، أما من ناحية فارق اعادة التقييم فقد سجلت قيمة متساوية خلال السنتين 2018 و 2019 والتي قدرت ب 894672 ألف دج ، أما فيما يخص نتيجة المرحلة فقد بلغت 29150 ألف دج في سنة 2018 لترتفع إلى ما قيمته 37888 ألف دج في سنة 2019 بنسبة 8738 ألف دج ، لنصل في الأخير لنتيجة السنة المالية والتي قدرت خلال سنة 2018 قيمة 5166572 ألف دج لترتفع بنسبة 1166673 ألف دج في سنة 2019 لتبلغ ما قيمته 6333245 ألف دج .

ح- حسابات النتائج :

الجدول (2-3): تطور حجم عناصر جدول حسابات النتائج لبنك البركة الجزائري لسنتي 2018 و2019

**ب كيلو دج**

السنوات المالية		البند	
2018	2019		
11 700 326	11 568 550	+ إيرادات الاستغلال	1
3 287 708	2 922 865	- تكاليف الاستغلال	2
1 195 850	887 284	+ عمولات (إيرادات)	3
355 156	379 770	- عمولات (تكاليف)	4
0	0	+/- ربح أو خسارة صافية على الأصول المالية محكومة لغرض البيع	5
0	0	+/- ربح أو خسارة صافية على الأصول المالية متاحة للبيع	6
2 679 374	4 250 764	+ إيراد النشاطات الأخرى	7
83 052	113 172	- تكاليف النشاطات الأخرى	8
<b>11 849 634</b>	<b>13 290 790</b>	<b>الإيراد المصرفي الصافي</b>	9
3 270 618	3 516 547	- تكاليف استغلال عامة	10
268 528	267 542	- مخصصات الاهلاكات على خسارة على الأصول الثابتة و غير الثابتة	11
<b>8 310 487</b>	<b>9 506 701</b>	<b>نتيجة الاستغلال الخامة</b>	12
1 412 541	1 226 792	- مخصصات المؤونات و على الخسائر على القيم و الديون غير المسترجعة	13
383 217	334 441	+ استرجاع مؤونات على الخسائر على القيم و استرجاع الديون المهلكة	14
<b>7 281 163</b>	<b>8 614 350</b>	<b>نتيجة الاستغلال</b>	15
0	0	+/- ربح او خسارة صافية على الأصول الأخرى	16
0	0	+عناصر غير عادية (إيرادات)	17
0	0	-عناصر غير عادية(تكاليف)	18
<b>7 281 163</b>	<b>8 614 350</b>	<b>النتيجة قبل الضرائب</b>	19
2 114 591	2 281 105	- الضرائب على النتائج و ما شابهها	20
<b>5 166 572</b>	<b>6 333 245</b>	<b>النتيجة بعد الضريبة</b>	21

المصدر: من إعداد الطالبين حسب التقارير السنوية لموقع بنك البركة 2019

يبين الجدول أعلاه تطور عناصر حسابات النتائج لبنك البركة الجزائري للسنتين 2018 و 2019 حيث نلاحظ من ناحية التحليل الأفقي لعناصر حسابات النتائج أن الإيراد المصرفي الصافي قد عرف ارتفاعا في سنة 2019 فقد بلغ في سنة 2018 قيمة 11849634 آلاف دج ليرتفع بما قيمته 1441156 آلاف دج حيث شمل كل من إيرادات

الاستغلال وتكاليف الاستغلال إضافة إلى إيرادات وعمولات التكاليف ، ربح أو خسارة صافية على الأصول المالية محكومة لغرض البيع أو متاحة للبيع ، وكذلك إيرادات النشاطات الأخرى وتكاليف النشاطات الأخرى ، أما فيما يتعلق بنتيجة الاستغلال الخامة فقد سجلت في سنة 2018 قيمة 8310487 آلاف دج لترتفع إلى 9560701 آلاف دج في سنة 2019 حيث شملت كل من الإيراد المصرفي الصافي وتكاليف الاستغلال العامة ، ومخصصات الاهتلاكات على خسارة الأصول الثابتة والغير ثابتة أما فيما يخص نتيجة الاستغلال فقد سجلت ارتفاع بقيمة 1333187 آلاف دج في سنة 2019 حيث شملت كل من نتيجة الاستغلال الخامة إضافة إلى استرجاع المؤونات على الخسائر على القيم واسترجاع الديون المهلكة ومخصصات المؤونات وعلى الخسائر على القيم والديون غير المسترجعة .

كما نلاحظ في الجدول أعلاه ان قيمة النتيجة قبل الضرائب قد سجلت نفس قيم نتيجة الاستغلال ونفس الفارق المتمثل في 1333187 آلاف دج ، أما فيما يخص النتيجة بعد الضريبة فقد سجل بنك البركة الجزائري ارتفاعا بقيمة 1166637 آلاف دج في سنة 2019 حيث شملت كل من النتيجة قبل الضرائب والضرائب على النتائج وما شابهها .  
أ- خارج الميزانية :

الجدول (4-2): تطورات عناصر جدول خارج الميزانية لسنتي 2018 و 2019

ب كيلو دج

السنوات المالية		البند
2018	2019	
61 123 644	55 163 666	أ التزامات ممنوحة
0	0	1 التزامات تمويل لفائدة المؤسسات المالية
54 990 118	48 811 368	2 التزامات تمويل لفائدة الزبائن
234 207	231 254	3 التزامات ضمانات لأمر مؤسسات مالية
5 899 318	6 121 045	4 التزامات ضمانات لأمر الزبائن
0	0	5 التزامات أخرى ممنوحة
19 270 858	23 902 201	ب التزامات مستلمة
0	0	6 التزامات تمويل مستلمة من المؤسسات المالية
19 270 858	23 902 201	7 التزامات و ضمانات مستلمة من مؤسسات مالية
0	0	8 التزامات أخرى مستلمة

المصدر: من إعداد الطالبين حسب التقارير السنوية لموقع بنك البركة 2019

يبين الجدول أعلاه تطور عناصر قائمة خارج الميزانية لبنك البركة الجزائري خلال السنتين 2018/2019 ، حيث من ناحية التحليل الأفقي لعناصر قائمة خارج الميزانية فقد بلغت قيمة الالتزامات الممنوحة خلال سنة 2018 ما قيمته 61123644 ألف دج لتنخفض في سنة 2019 الى ما قيمته 55163666 ألف دج حيث شملت كل من التزامات التمويل سواء بفائدة المؤسسات المالية أو لفائدة الزبائن والمتمثلة أساسا في الإعتمادات المستندية لتمويل عملية الاستراد ، التزامات الضمانات لأمر مؤسسات مالية أو لأمر العملاء والمتمثلة أساسا في خطابات ضمان متعلقة بالسفقات ، خطابات ضمان جمركية وغيرها ، وكذلك التزامات الممنوحة الأخرى .

أما فيما يتعلق بالالتزامات المستلمة فنلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان قيمتها قد عرفت ارتفاعا في سنة 2019 حيث بلغت خلال سنة 2018 قيمة 19270858 ألف دج لترتفع بقيمة 4631343 ألف دج لتبلغ 23902201 ألف دج ، حيث شملت التزامات تمويل المستلمة من المؤسسات المالية ، والتزامات وضمانات مستلمة من مؤسسات مالية والتزامات أخرى مستلمة .

ثالثا: الإفصاح عن المعلومات القانونية لبنك البركة الجزائري :

بالنسبة لمدقي الحسابات حسب ملخص تقرير المصادقة :

أ- السادة المساهمين:

في سياق المهمة التي أوكلت لنا من قبل الجمعية العامة بتاريخ 03 مارس ، 2019 ووفقا لأحكام المادة 715 مكرر 4 للقانون التجاري، نقدم لكم تقريرنا المتعلق بالسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 فيما يخص

• مراقبة القوائم المالية لبنك البركة الجزائري:

تتكون البيانات المالية من العناصر التالية :

- الميزانية بإجمالي 216 568 166 كيلو دينار جزائري
- جدول حساب النتائج مع ربح قدره 6 333 245 كيلو دينار جزائري
- جدول تدفقات الخزينة
- جدول تغير حقوق الملكية
- خارج الميزانية
- ملحقات مرفقة .

• التحقق والمعلومات التي يقتضيها القانون:

المسيرون الاجتماعيون هم مسؤولين على القرارات واختيار المناهج وقواعد التقييم و التقييد المحاسبي المحددة سواء من قبل النظام المحاسبي المالي و تنظيمات بنك الجزائر و أيضا التطبيق بنية حسنة لهذه القواعد و الإجراءات و الالتزام باحترام المعايير و الأسس المسيرة لإعداد هذه البيانات المالية

تمت الموافقة على البيانات المالية ، التي تم وضعها تحت مسؤولية المسيرين الاجتماعيين من قبل مجلس الإدارة. يتمثل دورنا في إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية بناء على تدقيقنا .

أ- وجهة النظر فيما يخص الحسابات:

قمنا بإجراء التدقيق حسب المعايير التي تتطلبها المهنة. وتتطلب هذه المعايير وضع مخططات تسمح بالحصول على الضمانات العقلانية بأن هذه الحسابات السنوية لا تحتوي على أية اختلالات محسوسة. ويقضي التدقيق أن يتم عن طريق فحص اختباري للمعلومات المقدمة في القوائم المالية. كما يقضي أيضا تقييم المعايير المحاسبية المتبعة وأهم التقديرات التي تم أخذها لإقفال الحسابات وكذا طريقة تقديم البيانات .

نشهد أن البيانات المالية المرجعية منتظمة وصادقة وتعطي صورة حقيقية لنتائج العمليات للسنة المالية الماضية بالإضافة إلى الوضع المالي وأصول الشركة في نهاية تلك السنة المالية.

ب- مرقبات ومعلومات خاصة :

كما قمنا بإجراء الفحوصات الخاصة المحددة من قبل القوانين والتنظيمات السارية المفعول ليس لدينا أية ملاحظات حول المصادقية والتطابق مع الحسابات السنوية للمعلومات المالية المقدمة في تقرير التسيير المقدم من قبل مجلس الإدارة وفي المستندات المرسلة إلى المساهمين بشأن الوضع المالي.

بالنسبة لقرارات الجمعية العامة للمساهمين :

**القرار الأول:**

المصادقة على الحسابات والتقارير وأعمال تسيير مجلس الإدارة وإبراء ذمة أعضائه .

**القرار الثاني:**

توزيع نتائج السنة المالية 2019 .

**القرار الثالث :**

تقييد الأرباح المرحلة المسجلة بصدد السنة المالية 2018 كاحتياطات اختيارية.

**القرار الرابع :**

تخصيص مئونة على أتعاب مدقي حسابات البنك .

**القرار الخامس:**

توزيع أبدال الحضور على أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه .

**القرار السادس :**

تخصيص مئونة على أتعاب اللجنة الشرعية .

**القرار السابع :**

المصادقة على التقرير السنوي المعد من قبل المستشار الشرعي للبنك .

**القرار الثامن :**

تخصيص الإيرادات المقيدة في الصندوق الخاص بـ «إيرادات للتصفية» .

**القرار التاسع :**

تعيين السيد بوراي محند كممثل لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكنائب رئيس مجلس الإدارة لمدة 3 سنوات .إعادة انتداب أربعة أعضاء من الجمعية العامة لمدة 03 سنوات .

**القرار العاشر :**

نهاية انتداب مدقق حسابات وتعيين مدقق حسابات جديد لمدة 3 سنوات خلفا له.

**المطلب الثاني : مناقشة نتائج الدراسة :**

من أجل الوقوف على واقع تطبيق مبدأ الإفصاح الشفاف للمعلومات المالية في بنك البركة الجزائري و مدى تأثيره في تفعيل الحوكمة المصرفية ، وبعد اجراء الدراسة الميدانية ، تم استخلاص النتائج التالية :

أ- تحقيق البنك لمزايا ومنافع الحوكمة المصرفية وذلك من خلال افصاحه عن كل المعلومات المتعلقة به، مما يؤدي الى زيادة مصداقية البنك واكتسابه سمعة حسنة وكذلك زيادة الثقة لدى المساهمين والعملاء، المودعين وباقي الأطراف المتدخلة في السوق البنكي .

ب- الإمتثال بالإفصاح عن المعلومات المالية والمحاسبية وحتى القانونية المتعلقة بنتائج وأداء البنك بصورة منتظمة وفي الوقت المناسب من طرف مجلس إدارة بنك البركة الجزائري ، إضافة إلى التصريح بمختلف الأهداف المستقبلية ، مما يحقق التطبيق السليم لمبدأ الإفصاح والشفافية وبالتالي فهو يشكل مدخلا فعالا لتحقيق جودة وتمائل المعلومات المحاسبية والمالية، فهذا المستوى المتطور من الإفصاح يعمل على التقليل من حالة عدم التأكد لدى المستخدمين وتضييق فجوة عدم تماثل المعلومات التي لدى الإدارة وتلك التي لدى المستخدمين من جهة ثانية .

ت- الإفصاح عن تركيبة أعضاء مجلس إدارة بنك البركة الجزائري والتي تتضمن أشخاص من الخارج يتمتعون بدرجة عالية من الكفاءة و المؤهلات كما أن أعضاء المجلس لا تربطهم صلة قرابة و هو ما يساهم أكثر في تعزيز الثقة و تحسين الأداء و القضاء على الانحياز و تعميم الحيادية و الشفافية بينهم و ذلك بصدد التوصل إلى الأهداف المرجوة .

ث- يلتزم مجلس إدارة بنك البركة الجزائري بالإفصاح عن المعلومات الخاصة بالبنك لجميع الأطراف المساهمين، على درجة عالية من الجودة على مستوى الموقع، بالإضافة إلى تمتع المساهمين بحقوق متمثلة في التصويت والتدخل في قرارات الجمعية العامة وهذا ما يقرر مبدأ المعاملة العادلة سواء لصالح مجموعة البركة المصرفي او لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

- ج- شكل مجلس إدارة بنك البركة الجزائري عددا من اللجان المتخصصة لضمان سير عمل البنك ، مع تحديد
- ح- مهام كل لجنة حيث تتمثل هذه اللجان في : اللجنة التنفيذية ، لجنة التدقيق ، لجنة المخاطر ، لجنة المسؤولية الاجتماعية والاستدامة ، وهذا ما يعزز الحوكمة المصرفية في البنك .
- خ- عدم تصريح بنك البركة الجزائري بوضيفة التدقيق الخارجي .
- د- إلتزام بنك البركة الجزائري بمبدأ الإفصاح والشفافية يعزز من المساءلة المحاسبية ، والتي تعتبر أحد خصائص حوكمة الشركات عن طريق تسهيل عملية المتابعة ، حيث سيكون لمساهمي البنك قدرة أفضل بمتابعة إدارة البنك ، والدائنون بمتابعة المقرضون ، والمودعين بمتابعة البنوك ومن ثم فإن القرارات غير السليمة لن تمر دون ملاحظة أو مساءلة ، كما أن المساءلة المحاسبية بدورها تدعم الإفصاح والشفافية عن طريق توفير حافز لمجلس الإدارة للتحقق من أن مبررات تصرفاتهم قد تم توضيحها وفهمها على نحو ملائم .
- ذ- اعتماد مختلف الأساليب والطرق والمقومات الكافية التي كرسها بنك البركة الجزائري ساعد على ضمان صحة قرارات المستثمرين المساهمين ، وأصحاب رؤوس الأموال في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

## خلاصة الفصل :

بعد تعرض بنك الجزائر الى موجة من الأزمات والتي أثرت على المنظومة المصرفية به ،سعت الجزائر الى اعادة بلورت و تدعيم و هيكلتها نظامها البنكي و ذلك لتمكينه في مواكبة المستجدات المالية العالمية ، بارساء عدة قوانين و ضوابط و اصلاحات تهدف الى تحسين كفاءة البنوك من خلال افساح المجال للمبادرة الخاصة الوطنية و الأجنبية في القطاع المصرفي بإدراج قانون النقد و القرض ، الا أن ذلك لم يكن كافيا لتفادي التعثر البنكي ، حيث شهدت افلاس بعض البنوك الجزائرية و ظهور أزمات جديدة كأزمة بنك الخليفة ، و أزمة البنك الصناعي و التجاري الجزائري ، و على الرغم من ذلك لم تقف السلطات الجزائرية مكتوفة الأيدي أمام هذه الإنكسارات ، من خلال تبني الحوكمة المصرفية لتدعيم هيكلتها البنكية ، لمواجهة هذه الانكسارات و محاولة الحد منها.

في سياق الاعتماد على الطرق التمويلية المستمدة من الشريعة الإسلامية جاء قانون النقد و القرض ببنك البركة الجزائري ، والذي يهدف إلى التمويل و تغطية الاحتياجات الاقتصادية لكافة المتعاملين في مجالات الخدمات البنكية. بعد القيام بالدراسة الميدانية في بنك البركة الجزائري بهدف التعرف على مدى تأثير مبدأ الإفصاح والشفافية في تفعيل حوكمة المصارف ، نجد أن بنك البركة الجزائري يلتزم بتطبيق الحوكمة من خلال مبدأ الإفصاح و الشفافية الى حد ما ، و يقوم بالإفصاح عن جل المعلومات المحاسبية و المالية ، حيث أن هذه المعلومات ملائمة لاتخاذ القرارات من طرف المستفيدين وكذلك الإفصاح على المعلومات القانونية من خلال دور كل من مدقي الحسابات وهيئة الرقابة الشرعية في إبداء رأي مستقل بناء على مراقبة أعمال بنك البركة الجزائري لإضافة المصداقية والضمان والدقة للعمليات المفصح عنها من طرف البنك ، مما يؤدي الى تحسين درجة الشفافية و تعزيز جودة المعلومات المالية و المحاسبية ، مما يساهم في زيادة إقبال و كسب ثقة المستفيدين و هذا ما يساعد على اقرار مبدأ الإفصاح و الشفافية .

## خاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع الإفصاح الشفاف للمعلومات المالية و أثره في تفعيل الحوكمة المصرفية ، حاولنا التطرق الى الهدف الناتج عن اعتماد سياسة الحوكمة في بنك البركة الجزائري و أثر الإفصاح الشفاف للمعلومة المالية على تفعيلها.

و قد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج و منه اختبار صحة الفرضيات:

## الفرضية الأولى:

- ✓ يساهم تطبيق الحوكمة المصرفية في ضمان استقرار النظام المصرفي والتكيف مع التغيرات السريعة التي تحدث في البيئة المصرفية بما في ذلك الأزمات المالية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

## الفرضية الثانية:

- ✓ تتميز المعلومات المفصّل عنها في بنك البركة محل الدراسة بالملائمة والمصادقية وكذا خاصية القابلية للمقارنة والثبات بدرجة جيدة، ومنه ما يؤكد صحة الفرضية الثانية .
- ✓ يعتبر الإفصاح الشفاف من المفاهيم و المبادئ المهمة التي لها دور مؤثر في تعزيز قيمة البيانات و المعلومات المالية التي تظهر في القوائم المحاسبية .
- ✓ ينبغي إعداد المعلومات و الإفصاح عنها طبقا للمستويات النوعية المرتفعة للمحاسبة و الإفصاح المالي و غير المالي .
- ✓ يجب توفر فرص متساوية و في التوقيت المناسب من طرف قنوات بث المعلومات ، مع توفر كفاءة التكلفة لمستخدمي المعلومات ذات الصلة .
- ✓ تسهل الحوكمة عملية الرقابة على المؤسسات والشركات عبر الرقابة الداخلية و تطبيق الشفافية.
- ✓ يسعى الإفصاح إلى توفير معلومات لمساعدة المستثمرين و الدائنين لتقييم المخاطر والاحتمالات للعناصر المعترف بها وغير المعترف بها .

# قائمة المصادر والمرجع

➤ المراجع باللغة العربية :

أولا- الكتب :

- 1- محمد المبروك ابو زيد ، المحاسبة الدولية و انعكاساتها على الدول العربية ، دار ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع ، 2005/01/01.
- 2- .....
- 3- .....
- 4- .....
- 5- .....

ثانيا – الأطروحات و الرسائل الجامعية :

- 1- بن زاف لبنى ، دور الإفصاح المحاسبي في تحسين المعلومة المحاسبية ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص محاسبة ، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2019.
- 2- محمد نواف حمدان عابد، دراسة تحليلية لمشاكل القياس والإفصاح المحاسبي انخفاض قيمة الأصول الثابتة في ضوء المعايير الدولية دراسة تطبيقية، (رسالة ماجستير غير منشورة، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية القاهرة، 2006).
- 3- محمد فيصل مايده، تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي (scf) على اعداد وعرض عناصر القوائم المالية في المؤسسة ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016.
- 4- مصطفى يوسف سبسي، دور المعلومات المالية المستقبلية للشركات في إتخاذ القرارات (دراسة ميدانية على عدد من الشركات الخاصة)، رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير ، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا ، 2011.
- 5- ملكاوي نازم محمود وآخرون، دور المعلومات المالية في الحد من أثار الأزمة المالية العالمية على الأسواق المالية للدول النامية "دراسة في سوق عمان المالي"، بحث مقدم لمؤتمر الأزمة العالمية ، جامعة الإسراء ، سنة 2009.
- 6- بن خروف جلييلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و اتخاذ القرارات ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير تخصص مالية المؤسسة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2008-2009.

وقائع التظاهرات العلمية ( المؤتمرات والملتقيات والأيام الدراسية):

احمد مخلوف ، الأزمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات ، الملتقى العلمي الدولي بعنوان "الأزمة المالية والدولية والحوكمة المالية ، جامعة فرحات عباس - سطيف ، سطيف ، الجزائر ، 20-21 أكتوبر 2009.

- اسلام محمد عبد الحميد ، محمود فرج بكر ، تحليل أثر الإفصاح والشفافية كمبدأ للحوكمة على إدارة الأرباح ، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، المجلد السادس ، العدد الثالث سبتمبر 2022.

ضيف الله محمد الهادي ، أسس وقواعد الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IAS / IFRS) ، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية ، المجلد الأول ، العدد السادس ، جامعة الوادي ، الجزائر .

أحمد حابية ، العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية ، مجلة المدبر ، المجلد 07 ، العدد 02 ، منصة asjp ، الجزائر العاصمة ، 2020.

مجدي أحمد الجعبري، الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية دراسة ميدانية على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) شركة مساهمة سعودية ، مجلة الملك عبد العزيز : الاقتصاد والإدارة ، المجلد 20 ، العدد 1 ، المملكة العربية السعودية.

سلمية بن حسين الحوكمة ... دراسة في المفهوم ، مجلة العلوم القانونية و السياسية ، عدد 10 جانفي 2015 ، جامعة الجزائر 3 .

جليلة مصعور ، الحوكمة المصرفية - تطبيق لحوكمة الشركات ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الحاج لخضر - باتنة ، العدد الخامس مارس 2015.

ناجي محمد فوزي خشبة ، أميرة حسين محمد صالح الحوكمة المصرفية ودورها في تحسين الأداء المصرفي في دراسة ميدانية على الجواز المصرفي العراقي ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، المجلد 46 ، العدد 4 ، كلية التجارة - جامعة المنصورة ، أكتوبر 2022 .

سعيد خديجة ، الحوكمة في البنوك وفق مقررات لجنة بازل 1 و2 و3 ودورها في إدارة المخاطر - دراسة حالة الجزائر - مجلة المدبر ، المجلد 02 ، العدد 02 ، جامعة تلمسان - الجزائر ، 2015 .

عيجولي خالد ، مريني محمد ، أليات تعزيز الحوكمة المصرفية في الجزائر ، مجلة البحوث والدراسات التجارية ، مجلد 05 ، عدد 02 ، جامعة زيان عاشور الجلفة ، الجزائر ، 2021/10/15

قويدر بورقبة وآخرون، واقع الحوكمة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري، مجلة الإقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، المجلد 01، العدد 01، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2018.

الويب:

عبدالله غانم الحوكمة ... مفهومها وأهدافها مدونة الوزارة، ادارة التميز المؤسسي، 25 ديسمبر 2015، وزارة الاقتصاد و التخطيط

حنين العتوم، ماهي الحوكمة المصرفية؟ <https://e3arabi.com/money-and-business>

# الملاحق

## قرارات الجمعية العامة للمساهمين

### القرار الأول:

المصادقة على الحسابات والتقارير وأعمال تسيير مجلس الإدارة وإبراء ذمة أعضائه.

### القرار الثاني:

توزيع نتائج السنة المالية 2019.

### القرار الثالث:

تقييد الأرباح المرحلة المسجلة بصدد السنة المالية 2018 كاحتياطات اختيارية.

### القرار الرابع:

تخصيص مئونة على أتعاب مدققي حسابات البنك.

### القرار الخامس:

توزيع أبدال الحضور على أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه.

### القرار السادس:

تخصيص مئونة على أتعاب اللجنة الشرعية.

### القرار السابع:

المصادقة على التقرير السنوي المعد من قبل المستشار الشرعي للبنك.

### القرار الثامن:

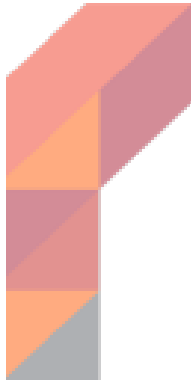
تخصيص الإيرادات المفيدة في الصندوق الخاص بـ << إيرادات للتصفية >>.

### القرار التاسع:

تعيين السيد بوراي محند كممثل لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكنائب رئيس مجلس الإدارة لمدة 3 سنوات.  
إعادة انتداب أربعة أعضاء من الجمعية العامة لمدة 03 سنوات.

### القرار العاشر:

نهاية انتداب مدقق حسابات وتعيين مدقق حسابات جديد لمدة 3 سنوات خلفاً له.



## ملخص تقرير مصادقة مدققي الحسابات

### السادة المساهمين:

في سياق المهمة التي أوكلت لنا من قبل الجمعية العامة بتاريخ 03 مارس 2019، ووفقا لأحكام المادة 715 مكرر 4 للقانون التجاري، نقدم لكم تقريرنا المتعلق بالسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 فيما يخص.

♦ مراقبة القوائم المالية لبنك البركة الجزائري. تتكون البيانات المالية من العناصر التالية:

- الميزانية بإجمالي 216 568 166 كيلو دينار جزائري .
- جدول حساب النتائج مع ربح قدره 6 333 245 كيلو دينار جزائري.
- جدول تدفقات الخزينة.
- جدول تغير حقوق الملكية.
- خارج الميزانية.
- ملحقات مرفقة.

♦ التحقق والمعلومات التي يقتضيها القانون.

المسيرون الاجتماعيون هم مسؤولين على القرارات واختيار المناهج وقواعد التقييم و التقييد المحاسبي المحددة سواء من قبل النظام المحاسبي المالي و تنظيمات بنك الجزائر و أيضا التطبيق بنية حسنة لهذه القواعد و الإجراءات و الالتزام باحترام المعايير و الأسس المسيرة لإعداد هذه البيانات المالية.

تمت الموافقة على البيانات المالية ، التي تم وضعها تحت مسؤولية المسيرون الاجتماعيون من قبل مجلس الإدارة. يتمثل دورنا في إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية بناءً على تدقيقتنا.

### وجهة النظر فيما يخص الحسابات:

قمنا بإجراء التدقيق حسب المعايير التي تتطلبها المهنة. وتتطلب هذه المعايير وضع مخططا تسمح بالحصول على الضمانات العقلانية بأن هذه الحسابات السنوية لا تحتوي على أية اختلالات محسوسة. ويفضي التدقيق ان يتم عن طريق فحص اختياري للمعلومات المقدمة في القوائم المالية. كما يفضي أيضا تقييم المعايير المحاسبية المتبعة وأهم التقديرات التي تم أخذها لإقفال الحسابات وكذا طريقة تقديم البيانات.

نشهد أن البيانات المالية المرجعية منتظمة وصادقة وتعطي صورة حقيقية لنتائج العمليات للسنة المالية الماضية بالإضافة إلى الوضع المالي وأصول الشركة في نهاية تلك السنة المالية.

### مراقبات ومعلومات خاصة:

كما قمنا بإجراء الفحوصات الخاصة المحددة من قبل القوانين والتنظيمات السارية المفعول ليس لدينا أية ملاحظات حول المصداقية والتطابق مع الحسابات السنوية للمعلومات المالية المقدمة في تقرير التسيير المقدم من قبل مجلس الإدارة وفي المستندات المرسلة إلى المساهمين بشأن الوضع المالي.

#### مدققي الحسابات

عبد الحميد حجوط



ديلوات للتدقيق

مريم عيساوي



# البركة

شركاء في الإنجاز

Acti  
Accéc

## تقرير مصادقة اللجنة الشرعية

  
**البنك الإسلامي الجزائري**  
**بنك البركة**  
**هيئة الرقابة الشرعية**

**تقرير الرقابة الشرعية**  
**على أعمال البنك، خلال السنة المنتهية في 2019/12/31**  
**حضرات السادة أعضاء الجمعية العامة المحترمين**

**السلام عليكم وبرحمة الله تعالى وبركاته، وبعد!**

**فيشرفنا أن نقدم لكم التقرير السنوي الآتي، وفقا لقرار التكليف بمهمة الرقابة الشرعية.**  
**أولاً: بين يدي التقرير.**

لقد كان بنك البركة الجزائري رائداً للمؤسسات المالية الإسلامية في الجزائر، وهو اليوم، بفضل الله وحسن عونه وتوفيقه، بنياً مكانة مرموقة، ضمن مجموعة البركة المصرفية. ونحن نتطلع إلى أن يكون أنموذجنا صالحاً للمصارف الإسلامية، التي تتزم بتشريعات الإسلام وتعاليمه السمحة، وبعدّ النشارها في العالم عبر شاهد على نجاحها، ويقس عليها دائماً أن تحافظ على مصداقيتها، بتأكيد هويتها الإسلامية، وإظهار التزامها عن البنوك التقليدية؛ لتصبح الواجهة التي تعكس بصدق صورة الإسلام، كنظام صالح لكل زمان ومكان.

إن كثر المؤشرات والدراسات الموضوعية تؤكد أن المصارف الإسلامية تمكنت من تجاوز العقبات، وإرساخ موقعها في الساحة المصرفية؛ وذلك بالرغم من العوامل التي تحدّ من نشاطها، وتعدّ مسوّغاً وبنيّ طلبتها لنظومة القانونية السائدة، والتشريعات التي وضعت أصلاً لثلاث تطبيقات البنوك التقليدية.

وإذا كنّا في الجزائر، نرحب بهدور نعتن تشريع ينظّم أحكامنا خاصة بالصيرفة الإسلامية، ضمن قانون النقد والقرض؛ فإننا مازلنا نرى ضرورة إصدار نظام قانوني متكامل، خاصّ بهذه الصيرفة للمبتدئة؛ ذلك في تقديرنا هو ما يمكّن الصناعة المالية الإسلامية من تطوير منتجاتها، وتنويع استثماراتها، لتستجيب لمتطلبات السوق المصرفية وحاجاتها المتزايدة، ولكي تستطيع مواجهة التحديات التي تتعامل في ظلّ التنافس الشديد، وقوانين منظمة التجارة العالمية.

ثانياً: الرقابة الشرعية على أعمال البنك.

- 01- لقد قمنا بالمراقبة الواجبة، لإبداء الرأي في التزام البنك بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها السمحة.
- 02- راقبنا المبادئ المعتمدة والإجراءات المتعلقة في البنك، خلال الفترة المشمولة. وقمنا بتنفيذ المراقبة، من أجل الحصول على المعلومات التي اعتدناها ضرورية، لإعطاء الدليل على اعتماد البنك مبادئ الشريعة الإسلامية، وعدم مخالفت أحكامها.
- 03- قررنا تحييب الأرباح الناتجة عن خمس عمليات تمويل، انحلت شروط صحتها؛ وطلبنا من الإدارة تنفيذها في حساب سبل الخيرات، قبل إغلاق السنة المالية.
- 04- لاحظنا، بارتياح وتقدير، استجابة الإدارة لتوصيات الهيئة، والتمسكها بالمعايير المقررة لصرف المساعدات من صندوق سبل الخيرات. ولم نلاحظ هذا العام سوى حالتين، قررنا إعادة مبلغهما إلى هذا الصندوق.
- 05- إن مسؤوليتنا تنحصر في إبداء رأي مستقل، بناء على مراقبتنا لأعمال البنك، وفي إعداد تقرير لجمعيةكم لتؤمروا. وتقع على الإدارة مسؤولية التأكد من سلامة التطبيق.

وفي رأينا:

- 01- أن ما أطلعنا عليه من إجراءات طلبها البنك، خلال السنة المنتهية في 2019/12/31، قد تمت، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وقواعدها المقررة.
  - 02- أن الإيرادات التي تحققت من مصادر غير مشروعة قد تم تحويلها إلى صندوق سبل الخيرات؛ وصرفت في الأغراض الخيرية وبمخالات النفع العام.
  - 03- أن توزيع الأرباح وتحميل الخسارة على حساب الاستثمار، يتفق مع الأسس المعتمدة، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.
- هذا وقد لاحظنا، بارتياح وتقدير، استجابة الإدارة لتوصيات الهيئة، وتنفيذها قراراتها، والتمسكها بالمعايير المقررة لمختلف الصيغ التمويلية. ونحن نتطلع إلى مزيد من العمل لتحسين المسؤوليات الواقعة على البنك، في تعاملاته المختلفة؛ مما يعزز مصداقيته، ويبعث على طمأنينة المتعاملين معه، ويحفزهم لتنفيذ التزاماتهم، بالانتفاع وارتياح.

والله وني الإغاثة والتوفيق

عبد الباقي مفتاح  
عبد الباقي  
نائب رئيس الهيئة  
رشيد هلال



أعضاء الهيئة المشارة: أحمد محيي الدين

رئيس الهيئة  
محمد المأمون العيسى الحسني

حرر في 08 جمادى الثانية 1441هـ الموافق 02 فبراير 2020م



المطلب الأول : تحليل معطيات الدراسة..... Erreur ! Signet non défini. ....

المطلب الثاني : مناقشة نتائج الدراسة : ..... Erreur ! Signet non défini.

الخاتمة: ..... Erreur ! Signet non défini.

## الملخص:

ترمي هذه الدراسة إلى إبراز الأثر الناجم عن الإفصاح الشفاف للمعلومات المالية في تفعيل الحوكمة المصرفية، وذلك من خلال وصف وتحليل العلاقة النظرية بين متغيرات الدراسة، ولتدعيم الجانب النظري تم تمييزه بدراسة ميدانية على مستوى بنك البركة الجزائري، وذلك لمعرفة ما إذا كان واقع الإفصاح الشفاف في الجزائر كفيل بتفعيل الحوكمة المصرفية في البنوك.

وقد توصلت الدراسة إلى أن نظام الحوكمة الجيد في بنك البركة الجزائري يحتاج إلى مستوى جيد من الإفصاح و الشفافية عن المعلومات المالية و المحاسبية، و ذلك من أجل تجنب الوقوع في أزمات بنكية و للسير بالمنظومة البنكية نحو كفاءة عالية من التحكم و الأمان، كما أن هذا الأخير كفيل بتعزيز ثقة المساهمين و المودعين، كذلك أصحاب المصالح الأخرى، بينما أن نقص المعلومات المفصّل عنها يعد مؤشرا على ضعف أنظمة الرقابة الداخلية في المؤسسة البنكية.

كلمات مفتاحية: إفصاح شفاف، حوكمة مصرفية، معلومات المالية، بنك البركة.

**Abstract :**

This study aims to highlight the effect resulting from the transparent disclosure of financial information in activating banking governance, through describing and analyzing the theoretical relationship between the variables of the study, and to support the theoretical side, it was valued by a field study at the level of Al Baraka Bank Algeria, in order to see if the reality of disclosure Transparent in Algeria is capable of activating banking governance in banks.

The study concluded that a good governance system in Al Baraka Bank Algeria needs a good level of disclosure and transparency of financial and accounting information, in order to avoid falling into banking crises and to move the banking system towards high efficiency of control and safety. The latter is capable of enhancing the confidence of shareholders and depositors, as well as other stakeholders, while the lack of disclosed information is an indication of the weakness of the internal control systems in the banking institution.

**Keywords:** transparent disclosure, banking governance, financial information, Al Baraka Bank.

